



DCAF مركز لتطوير القطاع الأمني
و سيادة القانون

الفريق الإستشاري الدولي للقطاع الأمني (ISSAT)
The International Security Sector Advisory Team

موجز إصلاح القطاع الأمني

دليل الدورة التدريبية التمهيدية لإصلاح القطاع الأمني



ملحة عامة عن مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)

تأسس مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) في عام ٢٠٠٠ وهو من أبرز المؤسسات العالمية في مجال إصلاح وحوكمة القطاع الأمني.

يؤمّر مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية على القوات المسلحة الدعم الاستشاري والمساعدة العملية للدول والمنظمات الدولية بغية تنمية كفاءة قطاعي الأمن والعدالة لاسيما في الدول المتأثرة بالنزاعات والدول الهشة. فضلاً عن ذلك، يعمل المركز على تطوير وتعزيز المعايير الديمقراطية على المستويين الوطني والدولي، وينشر أفضل الممارسات ويجري أبحاثاً حول السياسات العامة بهدف رفع توصيات لضمان حوكمة ديمقراطية فعالة للقطاع الأمني.

يشمل شركاء المركز: الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية وعدداً من الأطراف الأمنية على غرار الشرطة والجهاز القضائي ووكالات الاستخبارات وأجهزة أمن الحدود والجيش.

تم تأسيس الفريق الإستشاري الدولي للقطاع الأمني (ISSAT) كجزء من مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية على القوات المسلحة في عام ٢٠٠٨. يضم الفريق بين أعضائه الحاليين ١٤ دولةً و خمس جهات متعددة الأطراف. يهدف فريق (ISSAT) إلى زيادة قدرة المجتمع الدولي على دعم عمليات إصلاح القطاع الأمني، ورفع فعالية برامج إصلاح القطاع الأمني ونوعيتها وتسهيل تنسيق المساعدات الدولية المقدمة لعمليات إصلاح القطاع الأمني الوطنية. يقدم الفريق (ISSAT) الدعم لأعضائه من خلال أربع خدمات أساسية: الدعم الميداني الإستشاري، توفير أدوات ارشاد عملية، خدمات المعرفة والدعم في مجال التدريب. للمزيد من المعلومات حول مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية على القوات المسلحة والفريق الإستشاري الدولي للقطاع الأمني، زوروا: <http://www.dcaf.ch>, <http://issat.dcaf.ch>

إنضموا إلى مجتمع الممارسين التابع للفريق على موقع ISSAT من أجل التواصل مع ممارسين آخرين من حول العالم في مجال إصلاح قطاع الأمن والعدالة وللحصول على الموارد و تبادلها.



<http://issat.dcaf.ch>

PMSC: Private Military and Security Company	شركة عسكرية وأمنية خاصة
QIP: Quick Impact Project	مشروع سريع الأثر
RBM: Result-Based Management	الإدارة القائمة على النتائج
SAF: Swedish Armed Forces	القوات السويدية المسلّحة
SALW: Small Arms and Light Weapons	الأسلحة الصغيرة والخفيفة
Sida: Swedish International Development Agency	الوكالة السويدية للتنمية الدولية
SNDC: Swedish National Defence College	المعهد السويدي الوطني للدفاع
SNP: Swedish National Police	الشرطة الوطنية السويدية
SSR: Security Sector Reform	إصلاح القطاع الأمني
SMART: Specific, Measurable, Achievable, Relevant, and Time-Bound criteria	معايير سمارت: محددة، قابلة للقياس، قابلة للتحقيق، مناسبة، ومحددة زمنياً
START: Canada's Stabilisation and Reconstruction Task Force	فرقة العمل المعنية بتحقيق الإستقرار والتعمير التابعة لكندا
TJ: Transitional Justice	العدالة الإنتقالية
UK: United Kingdom	المملكة المتحدة
UN: United Nations	الأمم المتحدة
UNDP: United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
WGA: Whole-of-Government Approach	نهج الحكومة بأسرها
WSA: Whole-of-System Approach	نهج النظام بأسره

الإختصارات

AU: African Union	الإتحاد الأفريقي
BCPR: UNDP's Bureau for Crisis Prevention and Recovery	مكتب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي لمنع الأزمات والتعافي منها
CIF: Capacity and Integrity Framework	إطار القدرة والنزاهة
CoP: Community of Practice	مجتمع الممارسين
DAC: Development Assistance Committee of the OECD	لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي
DCAF: Geneva Center for the Deomcratic Control of Armed Forces	مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية على القوات المسلحة
DDR: Disarmament, Demobilisation and Reintegration	نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في المجتمع
DFAIT: Canada Department of Foreign Affairs and International Trade	وزارة الخارجية والتجارة الدولية الكندية
DFID: United Kingdom's Department of Foreign Affairs and International Trade	وزارة الخارجية والتجارة الدولية البريطانية
DPKO: United Nations Department of Peacekeeping Operations	إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام
ECOWAS: Economic Community of Western African States	المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
ERW: Explosive Remnants of War	المخلفات المتفجرة للحرب
ESDP: European Security and Defence Policy	السياسة الأوروبية للأمن والدفاع
EU: European Union	الإتحاد الأوروبي
FBA Folke Bernadotte Acadmey, Sweden	أكاديمية فولك برنادوت، السويد
GPSF" Global Peace and Security Fund	الصندوق العالمي للسلام والأمن
IDDRS: UN's Integrated DDR Standards	معايير الأمم المتحدة الموحدة لنزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في المجتمع
IPMA: Integrated Project Management Approach	نهج الإدارة المتكاملة للمشاريع
ISSAT: DCAF's International Security Sector Advisory Team	الفريق الدولي لإصلاح القطاع الأمني التابع لمركز جنيف للمراقبة الديمقراطية على القوات المسلحة
JSR: Justice Sector Reform	إصلاح قطاع العدالة
LogFrame: Logical Framework Analysis	تحليل الإطار المنطقي
ODA: Official Development Assistance	المساعدة الإنمائية الرسمية
OECD: Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي
PESTLES: Political, Economic, Social, Technical, Legal, Environmental and Securiry Analysis	التحليل السياسي والإقتصادي والإجتماعي والتقني والقانوني والبيئي والأمني

قائمة المحتويات

ii	ملحة عامة عن مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)
ii	الإختصارات
v	مقدّمة حول الدليل وكيفية استخدامه
١	الجزء الأول: مدخل إلى إصلاح القطاع الأمني
١	١. ١ تاريخ إصلاح القطاع الأمني وتطوّره
٣	٢. ١ المصطلحات الأساسية
٧	٣. ١ خصائص إصلاح القطاع الأمني
١٧	الجزء الثاني: الأطراف الفاعلة في إصلاح القطاع الأمني
١٧	١. ٢ الأطراف الأمنية الفاعلة على المستوى الوطني
٢٠	٢. ٢ الأطراف الخارجية
٢٢	٣. ٢ تعزيز التنسيق بين الأطراف
٢٧	الجزء الثالث: وضع برامج إصلاح القطاع الأمني
٢٧	١. ٣ سياق إصلاح القطاع الأمني
٢٩	٢. ٣ دورة البرنامج
٣٤	٣. ٣ التحديات التي تواجه وضع برامج إصلاح القطاع الأمني
٣٧	الجزء الرابع: المسائل الشاملة والعمليات المرتبطة بها
٣٧	١. ٤ إصلاح القطاع الأمني وعدسة النوع الاجتماعي
٤١	٢. ٤ إصلاح القطاع الأمني والعمليات المتّصلة به
٤٥	الجزء الخامس: المراجع ومعجم المصطلحات الأساسية
٤٥	١. ٥ المراجع الأساسية المستخدمة في وضع هذا الدليل
٤٥	٢. ٥ مراجع إضافية
٤٧	٣. ٥ معجم المصطلحات الأساسية
٦٠	ملاحظات
٦٥	مجتمع الممارسين التابع للفريق الدولي لإصلاح القطاع الأمني (ISSAT)

الجزء الأول

مدخل إلى إصلاح القطاع الأمني

يعرض هذا الجزء نشأة و تطور الخطاب المتعلق بسياسات إصلاح القطاع الأمني ويقدم تعريفات أساسية لإصلاح القطاع الأمني ومصطلحاته وكذلك يتناول أبرز خصائص هذه العملية.

١.١ تاريخ إصلاح القطاع الأمني وتطوره

تقليدياً، لطالما كان يُنظر إلى مفهوم "الأمن" من نواحٍ تتمحور بصورة بحتة حول الدولة و ذلك عبر التركيز على حماية الدول من التهديدات العسكرية. ولكن إثر نهاية الحرب الباردة، بدأ الإهتمام يتحول تدريجياً نحو الناس ورفاهيتهم. وكان لهذا التحول الأثر الأعمق على مفهوم الأمن والتهديدات التي تحدد بالأمن. و بالتالي تغير مفهوم الأمن ليشمل ليس التهديدات الأمنية التقليدية فحسب، بل أيضاً حاجة الدول إلى حماية مستوى وتحسين معيشة الشعب وهو ما بات يُعرّف بالأمن الإنساني.

«يشمل الأمن الإنساني حقوق الإنسان والحكم الرشيد وتوفر التعليم والرعاية الصحية والحرص على أن كل فرد يحصل على الفرص والخيارات اللازمة من اجل تحقيق إمكانياته. إن كل خطوة في هذا الإتجاه هي أيضاً خطوة نحو خفض الفقر وتحقيق النمو الإقتصادي والوقاية من النزاعات. التحرر من العوز والتحرر من الخوف، وحرية الأجيال المقبلة في أن تراث بيئة طبيعية صحية - هذه هي الأركان الأساسية المترابطة لبناء الأمن الإنساني وبالتالي الأمن الوطني.»

كوفي أنان

الأمين العام السابق للأمم المتحدة (٢٠٠٠)



ترافق تطور مفهوم إصلاح القطاع الأمني مع هذا التحول نحو الأمن الإنساني. وقد سلط الضوء صراحةً على الصلة بين الأمن والتنمية، الأمر الذي دفع المجتمع الدولي إلى إعادة تحديد دوره في مجال الأمن، مع التركيز أيضاً على أهمية الأمن في إرساء السلام والتنمية المستدامين. وفي العام ١٩٩٩، وفي إحدى أولى الدلائل التي أشارت إلى إصلاح القطاع الأمني، قالت وزيرة التنمية الدولية البريطانية الأسبق كلير شورت إن إصلاح القطاع الأمني هو الشرط

مقدمة حول الدليل وكيفية استخدامه

يأتي هذا الدليل في إطار إستكمال الدورة التدريبية التمهيديّة لإصلاح القطاع الأمني - المستوى الأول ويهدف إلى إعطاء لمحة عامة عن سياسات وممارسات إصلاح القطاع الأمني إستناداً إلى تجارب جماعية في دعم إصلاح الأمن والعدالة. يرتكز هذا الدليل على أربعة أجزاء أساسية في إصلاح القطاع الأمني:

الجزء الأول: مفهوم إصلاح القطاع الأمني. يناقش هذا الجزء مفهوم إصلاح القطاع الأمني ويسلط الضوء على تطوره وأساسه النظرية، كما يعرّف بالمصطلحات الأساسية ويركّز على أهم خصائص إصلاح القطاع الأمني.

الجزء الثاني: أطراف الأمن والعدالة الفعّالة. يفضّل هذا الجزء الأطراف الأساسية في مجالي الأمن والعدالة على المستويين الوطني والدولي ويناقش عملية التنسيق بين تلك الأطراف حين تنخرط في عمليات إصلاح القطاع الأمني.

الجزء الثالث: برامج إصلاح القطاع الأمني. يتناول هذا القسم المراحل المختلفة لوضع برنامج إصلاح القطاع الأمني ويسلط الضوء على مختلف التحديات - السياسية والتقنية - التي قد تبرز لدى الخوض في عمليات إصلاح القطاع الأمني.

الجزء الرابع: قضايا شاملة. يستعرض هذا الجزء نواحٍ موضوعية وعملية مهمة في إصلاح القطاع الأمني التي غالباً ما يتم إهمالها. تشمل هذه النواحي مسائل النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان وإدارة البرامج. كذلك، يناقش مسائل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإصلاح القطاع الأمني كنزع الأسلحة وتسريح المقاتلين وإعادة ادماجهم في المجتمع والسيطرة على الأسلحة الصغيرة والخفيفة والعدالة الإنتقالية.

يعطي هذا الدليل نظرةً عامة للمبادئ النظرية الأساسية والنواحي العملية الضرورية من أجل المشاركة في عمليه إعداد برامج إصلاح القطاع الأمني، فهو يحدّد المبادئ الرئيسية ومختلف التحديات التي قد تطرأ خلال مثل هذه العملية. بالنسبة إلى من أنجز دورة ISSAT التدريبية التمهيديّة وحتى من يشارك للمرة الأولى في سياسات وبرامج إصلاح القطاع الأمني، يبقى هذا الدليل مرجعاً مفيداً.

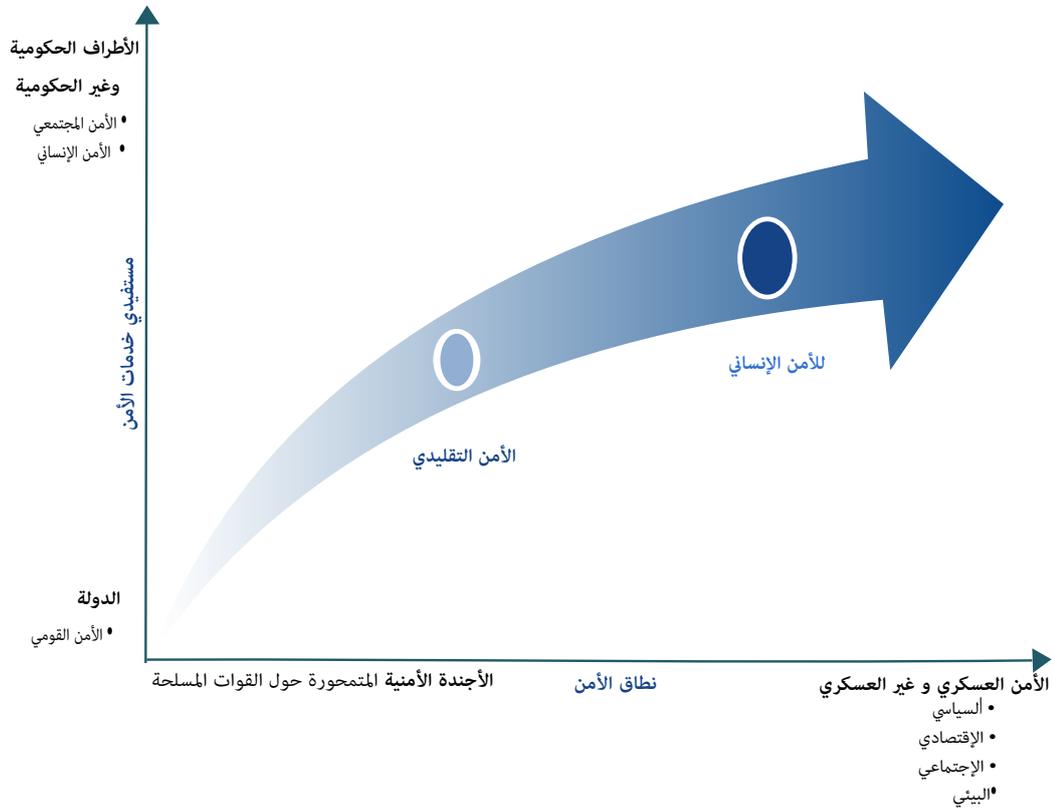
٢.١ المصطلحات الأساسية

من أجل تعريف إصلاح القطاع الأمني لا بد أولاً من الوقوف على المفاهيم المترابطة "للأمن" والقطاع "الأمني". في ما يلي مناقشة مفصلة لكل من هذين المفهومين إضافةً إلى مفهوم إصلاح القطاع الأمني. ونظراً إلى كون إصلاح القطاع الأمني مفهوماً جديداً نسبياً ويتطور بسرعة، ما زال النقاش قائماً حول الفوراق الدقيقة بين كل من هذه العناصر، ولكن هناك إجماع متزايد حول أبرز الخصائص المرتبطة بإصلاح القطاع الأمني.

الأمن

على مدى السنوات القليلة الماضية، تبدل مفهوم الأمن التقليدي المتحور حول الدولة تدريجياً ليحل مكانه ما بات يُعرف بالأجندة الأمنية الجديدة. وتقرّ هذه الأجندة بوجود مجموعة واسعة من الأطراف الحكومية وغير الحكومية التي يمكن أن تلعب دوراً في توفير الأمن - أو في بعض الحالات دور المسبب لإنعدام الأمن. فضلاً عن ذلك، تنظر الأجندة الأمنية الجديدة إلى الأمن بشكلٍ أوسع إذ تفهم الأمن الوطني ليس من نواحٍ عسكرية فحسب بل أيضاً من نواحٍ سياسية وإجتماعية وإقتصادية وبيئية. في هذا السياق، يجب فهم إصلاح القطاع الأمني على أنه يشمل حماية الدولة ورفاهية المواطنين على حدٍ سواء. يبيّن الرسم رقم ١ التطور المُحرز في مفهوم الأمن والانتقال إلى الأجندة الأمنية الجديدة (إستناداً إلى هانغي، ٢٠٠٣، صفحة ٤ - ٨).

الرسم رقم ١: المفهوم الجديد للأمن



المسبق لتحقيق التنمية المستدامة (شورت ١٩٩٩، وزارة التنمية الدولية ٢٠٠٠). منذ ذلك الوقت، إنتشر هذا المفهوم بشكلٍ مضطرد وسريع في قطاعي التنمية والأمن.

أما اليوم، فيُعتبر إصلاح القطاع الأمني أمراً حيوياً لتعزيز جهود المجتمع الدولي في سبيل منع النزاعات المسلحة وبناء سلام دائم في دولٍ مختلفة مثل أفغانستان وبوروندي وسييراليون وتيمور الشرقية.

«الأمر يتعلّق بشعور البشر بالأمان. معظم الناس اليوم يشعرون بإنعدام الأمن ليس بسبب الهواجس الأمنية التقليدية بقدر ما هي الهواجس المتصلة بقدرتهم على البقاء وحماية أنفسهم ورفاههم على صعيد يومي. الأمن الإنساني موضوع يهم الناس أينما كانوا (...). قد تتنوّع التهديدات التي تحدق بأمنهم بين الجوع

والممرض والمخدرات والجريمة.»

المصدر: مُشارك في التدريب (٢٠١٠)



وبهدف التشديد على أهمية إصلاح القطاع الأمني في جهودها التنموية وجهود بناء السلام، وضعت الدول و الأطراف الدولية والإقليمية إصلاح القطاع الأمني على رأس أجندتها من خلال اعتماد سياسات وتوجهات مختلفة لإصلاح القطاع الأمني. على سبيل المثال، يدلّ تقرير إصلاح القطاع الأمني لعام ٢٠٠٨ الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة على الأهمية المتزايدة لهذا المفهوم وحاجة المجتمع الدولي إلى التعامل معه بطريقة فعالة وفاعلة ومتناسقة ومنسّقة. كذلك، أصدر الإتحاد الأوروبي ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي وثائق تتناول تدابير مماثلة، بينما يخوض الإتحاد الأفريقي والمجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا حالياً عملية وضع سياسات خاصة في مجال إصلاح القطاع الأمني. وأخيراً، بدأت الدول على صعيد فردي على غرار فرنسا وغينيا بيساو بإعتماد إستراتيجيات خاصة بها لإصلاح القطاع الأمني.

على الرغم من الإختلافات الواضحة بين مقدّمي خدمات الأمن والقضاء - من جهة المبادئ والإجراءات المتبعة وأنواع المهارات والخبرات اللازمة للإشراف على عملياتها - لكن يوجد إعتراف متزايد بأن جهود إصلاح الأمن وجهود إصلاح القضاء يجب أن تتضافر. ولذلك، يُشار إلى القطاع الأمني أيضاً على أنه قطاع الأمن والقضاء.

وبغض النظر عن المصطلحات، هناك رابط واضح بين القطاعين كما يتّضح من سلسلة القضاء الجنائي. على سبيل المثال، تعجز الشرطة عن مكافحة الجريمة بكفاءة في غياب نظام قضائي فعّال. وبالمثل، لن تتمكن المحاكم أو القضاة من أداء مهامهم في غياب التحقيقات الجنائية التي تجريها الشرطة. وفي النهاية، لا يمكن لجهود الشرطة والنظام القضائي أن تتكلّل بالنجاح إن كان نظام السجون لا يعمل كما يجب. لا بد أيضاً من أن نتذكّر أن النشاطات التي يقوم بها طرف من أطراف القضاء أو من الأطراف الأمنية قد يؤثر - لا بل يؤثر بالفعل في نشاطات الأطراف الأخرى لإصلاح القطاع الأمني.

إصلاح القطاع الأمني... لماذا؟

يزيد إصلاح القطاع الأمني من أمن الأفراد وحماية ممتلكاتهم وهذا لا يُعتبر إنجازاً بحد ذاته فحسب، بل يعزّز إندماجهم الاجتماعي ويطوّر مناخ التنمية الإقتصادية.



أما حيث يكون القطاع الأمني مصدراً للنزاع، فيساعد إصلاح القطاع الأمني على تحوله إلى أداة لمنع النزاعات وإدارتها، الأمر الذي يساهم في التنمية ويمهّد الطريق لنشاطات تنموية أخرى.

يعزّز إصلاح القطاع الأمني مشاركة الأشخاص المهمّشين والمحرومين في صنع القرارات المتعلقة بالقطاع الأمني وإصلاحه ويزيد مشاركتهم في الإشراف على القطاع الأمني ويحسّن الوصول إلى الأمن والعدالة. كما قد يؤدي إصلاح القطاع الأمني إلى توزيع أكثر كفاءة للموارد وإدارة أفضل للميزانية، الأمر الذي يساهم في توفير المزيد من الموارد لنشاطات تنموية أخرى.

إستناداً إلى مايكل بروسكا (٢٠٠٣، صفحة ٢٤-٢٧)

إصلاح القطاع الأمني

غالباً ما يُستخدَم تعبير إصلاح القطاع الأمني في إشارة إلى العملية التي يعتمد عليها بلد ما لمراجعة فعالية الأطراف الموقرة للأمن والعدالة وتحسين مساءلتهم. رغم أن المفهوم نفسه ما زال يتطوّر وأن هناك بعض الإختلافات في تعريفه، هناك إجماع واسع على أن إصلاح القطاع الأمني هو:

- عملية تتمتع بملكية محلية وتحرص على أن تقوم الجهات المعنية بتوفير...
- خدمات أمنية وقضائية تلبي احتياجات الناس، وأن الأطراف المزودة لخدمات الأمن والعدالة...
- خاضعة للمساءلة من الدولة والمواطنين و تعمل وفقاً لإطار من الحوكمة مع إحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

القطاع الأمني

تقليدياً، كان يُنظر إلى القطاع الأمني على أنه يشمل مجموعة الوكالات الأمنية المسؤولة عن الأمن الداخلي والخارجي. وكانت هذه المؤسسات التي تملك الحق القانوني في حمل السلاح بالنيابة عن الدولة تضم القوات العسكرية والشرطة والدرك والقوات شبه العسكرية والإستخبارات وأجهزة الإستخبارات السرية وحرس الحدود والسلطات الجمركية وغيرها.

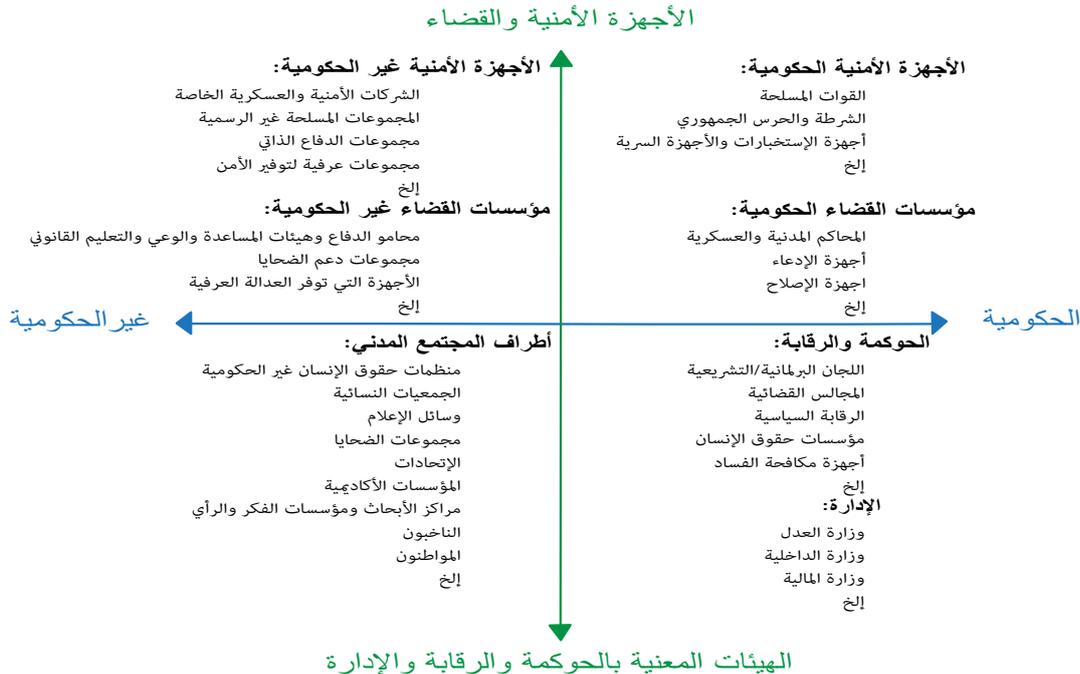
ينطوي التعريف الجديد للأمن على رؤية أوسع للقطاع الأمني فهو يقرّ بالعلاقة الوثيقة بين قطاعي الأمن والعدالة والحاجة إلى تحقيق التوازن بين زيادة الفاعلية والمساءلة. لذا فإن فهم القطاع الأمني يشمل مجموعة أكبر من الأطراف الحكومية وغير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة.

ما من تعريف واحد ووحيد للقطاع الأمني ولكن ثمة إجماع على فئات الأطراف التي تلعب دوراً أساسياً في توفير خدمات الأمن والعدالة وهي تضم ما يلي:

١. الجهات الحكومية التي توفر الأمن والعدالة
٢. آليات الحوكمة والرقابة الحكومية
٣. الجهات غير الحكومية التي توفر الأمن والعدالة
٤. آليات الحوكمة والرقابة غير الحكومية

يورد الرسم رقم ٢ بعض الأمثلة حول أنواع الأطراف والمؤسسات التي تقع ضمن كل من هذه الفئات الأربعة. في الجزء الثاني، ستتم مناقشة الأطراف المختلفة والعلاقة في ما بينها بشكل أكثر تفصيلاً.

الرسم رقم ٢: الأطراف الأمنية الأساسية



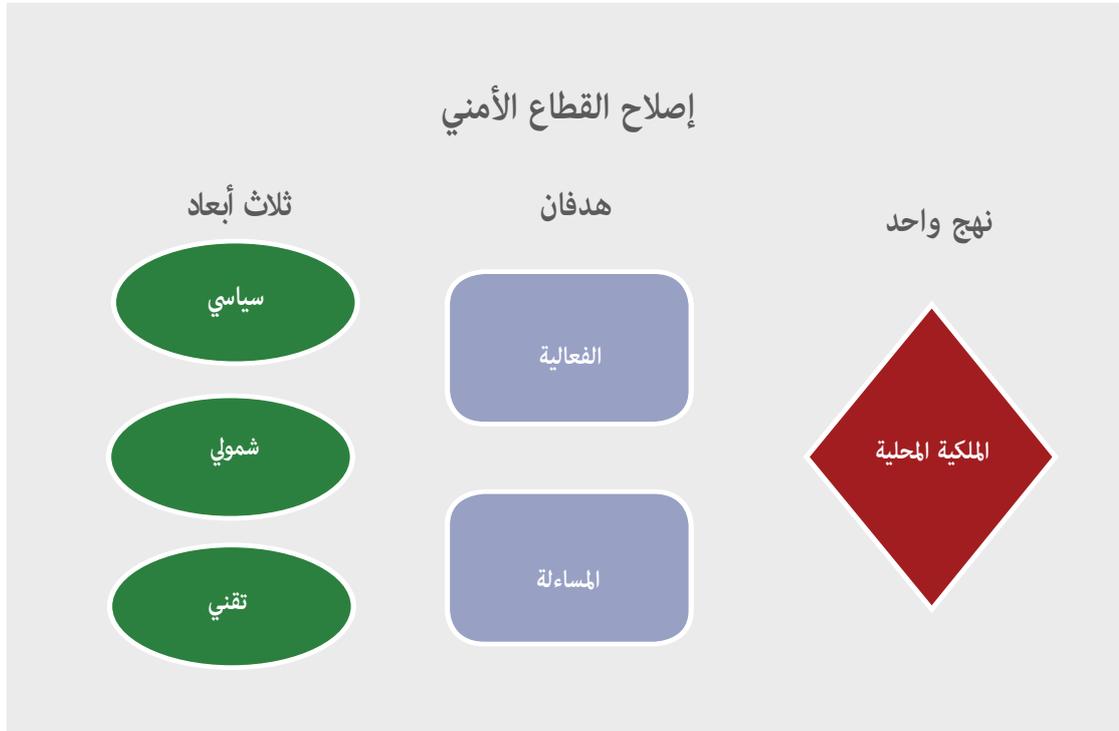
٣.١ خصائص إصلاح القطاع الأمني

بناءً على التعريفات الواردة أعلاه، يمكن تحديد الخصائص التالية لإصلاح القطاع الأمني:

- نهج أساسي واحد لإصلاح القطاع الأمني: الملكية المحلية
- هدفان جوهريان لإصلاح القطاع الأمني: زيادة الفعالية وتحقيق التوازن بينها وبين تعزيز المساءلة
- ثلاثة أبعاد أساسية لإصلاح القطاع الأمني: الحساسية السياسية والرؤية الشمولية والتعقيد التقني.

هذه الخصائص مبيّنة في الرسم رقم ٣ وهي مفصلة أدناه.

الرسم رقم ٣: نهج إصلاح القطاع الأمني وأهدافه وأبعاده



نهج أساسي واحد: الملكية المحلية

تعني الملكية المحلية أنّ «سياسات ومؤسسات ونشاطات إصلاح القطاع الأمن [والعدالة] في أي بلد يجب أن تصمّمها وتديرها وتنقّذها الأطراف المحلية بدلاً من الأطراف الخارجية» (ناثان، ٢٠٠٧، صفحة ٤). لكن الملكية المحلية ليست مساوية للملكية الحكومية، بل تعني نهجاً يتمحور حول الشعب ويضم كافة الأطراف المعنية - بمن فيهم المستفيدون من خدمات الأمن والعدالة. وفي هذا السياق، يجب أن يكون هدفها التمكين المدني من خلال نهج تشاركي في حل المشكلات يراعي النوع الاجتماعي ويحترم معايير حقوق الإنسان.

وفقاً للأمم المتحدة، يُنظر إلى إصلاح القطاع الأمني على أنه: عملية مسح ومراجعة وتنفيذ ومراقبة وتقييم تقودها السلطات المحلية وتهدف إلى تحسين الأمن وفاعليته وإخضاعه للمساءلة لصالح الدولة والمواطنين بدون أي تمييز ومع الإحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨، أ، الفقرة ١٧).

هناك أيضاً وصف مقتبس من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي وهو يفسر إصلاح القطاع الأمني على أنه عملية يسعى بلد ما من خلالها إلى: زيادة قدراته على تلبية الإحتياجات الأمنية داخل مجتمعاته بما يتوافق مع المعايير الديمقراطية والمبادئ السليمة للحوكمة والشفافية وسيادة القانون (لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي، ٢٠٠٧، صفحة ٢١).

ويبرهن كلا الوصفان أنّ إصلاح القطاع الأمني يعمل إنطلاقاً من مبدأ أن الأمن والتنمية عاملين يعزز كل منهما الآخر (هذا ما يُعرف بالترابط بين الأمن والتنمية) وأن مبادئ العدالة وسيادة القانون والحوكمة هي من المسائل الأساسية المرجعية في إصلاح القطاع الأمني.

«الحقيقة هي أن التنمية غير ممكنة في غياب الأمن والأمن في غياب التنمية ليس سوى أمناً مؤقتاً».

السيدة هيلاري بن

وزيرة التنمية الدولية البريطانية السابقة (مركز التنمية العالمية، واشنطن، ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٤).

ماذا يعني الاسم؟

يُستعمل إختصار Security Sector Reform (SSR) في كل الوثائق التي تصدر عن فريق ISSAT ويُقصد به تحسين الخدمات التي تقدّمها مؤسسات/أطراف الأمن والقضاء والرقابة المطبّقة عليها (الحكومية وغير الحكومية). هناك الكثير من التعابير المختلفة التي اعتمدها الأطراف الوطنية والدولية وهي تشمل المفاهيم التالية ومنها على سبيل المثال: «إصلاح القطاع الأمني»، «إصلاح النظام الأمني»، «حوكمة القطاع الأمني»، «إصلاح قطاع الأمن والعدالة»، «تطوير قطاع الأمن»، «تحوّل القطاع الأمني»، «إدارة القطاع الأمني»، و«تطوير قطاع الأمن والعدالة». وتُستخدَم كل هذه المصطلحات أيضاً في النصوص الصادرة عن فريق ISSAT وهي مرادفة في معناها «لإصلاح القطاع الأمني» كما هو وارد أعلاه.

«من المشاكل الأساسية التي يواجهها ممثلو الدول المتقدمة لدى محاولتهم إعادة بناء النظام القضائي وسيادة القانون وغيرها من الآليات في الدول الخارجة من النزاع هي أنهم يحاولون تطبيق قواعدهم ومعاييرهم الخاصة على المجتمع المحلي وهذا سيء بالفشل.»

الفريق ساتيش نامبار

القائد السابق ورئيس بعثة قوة الأمم المتحدة للحماية (٢٠١٠)

وتظهر التجارب أن العمليات التي تقودها أطراف خارجية - لا سيما تلك التي تهمل الإحتياجات والتقاليد المحلية - قد تولد الإستياء والمقاومة والجمود لدى الأطراف المحلية. من الناحية العملية، ينطوي مبدأ الملكية المحلية بالنسبة إلى مقدمي الدعم الخارجيين على عملية معقدة لتحقيق التوازن. على سبيل المثال، يتعين على الأطراف الخارجية إحترام الأعراف والتقاليد المحلية والحرص على أن هذه الأخيرة تراعي بدورها المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

«القطاع الأمني، الذي يتسم بالفعالية والمهنية والذي يقوم على المساءلة ويحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون، يشكّل حجر الأساس لتحقيق السلام والتنمية المستدامة والوقاية من النزاعات.»

تصريح رئيس مجلس الأمن (٢٠٠٨)

المصدر: قرار مجلس الأمن رقم ٢١٥١ حول إصلاح القطاع الأمني (٢٠١٤)، ص. ٢.

هدفان أساسيان: زيادة الفاعلية والمساءلة

يُقصد بالفاعلية التي تشكّل الهدف الأساسي الأول لعملية إصلاح القطاع الأمني تحسين تقديم خدمات الأمن والقضاء من أجل تعزيز المستوى الإجمالي لرفاهية الدولة وشعبها. يمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة واسعة من النشاطات مثل التدريب لتحسين مهارات مسؤولي الأمن والقضاء، تزويد المعدات والبنية التحتية، إطلاق عمليات الإصلاح لتطوير القدرات التنظيمية والإدارية لمؤسسات الأمن والقضاء، بالإضافة إلى بذل الجهود لتحسين التعاون بين مزوّدي خدمات الأمن والقضاء.

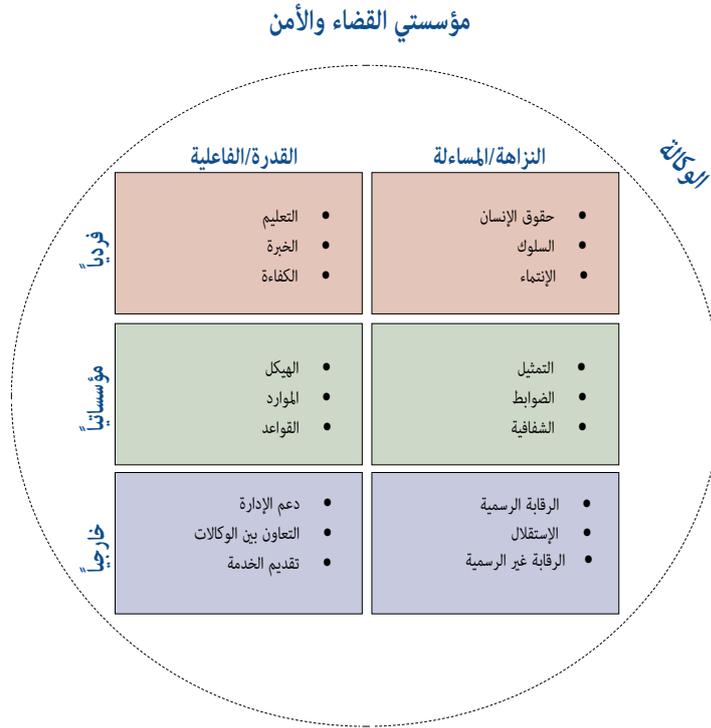




يُعتبر أخذ الملكية المحلية بعين الاعتبار في كافة الجوانب المرتبطة بنشاطات إصلاح القطاع الأمني شرطاً حيوياً لنجاح أي برنامج إصلاح. فالملكية المحلية تجعل إصلاح القطاع الأمني مستداماً وتضمن تمحور نشاطات هذا الإصلاح حول الإحتياجات المحلية، كما تساعد في تعزيز شرعية مؤسسات الأمن والعدالة. فمن غير المرجح أن تلبى عمليات الإصلاح التي لا تقودها الأطراف المحلية احتياجات السكان. وفي حالات عدة، قد لا تكون عمليات الإصلاح هذه مستدامة، بل قد تؤدي إلى ازدياد الأوضاع سوءاً. لذلك فإن نجاح أي عملية إصلاح إنما يعتمد إلى حد كبير على مستوى الملكية المحلية. بالتالي، من المرجح أن تفشل عملية إصلاح القطاع الأمني في غياب الملكية المحلية.

من ناحية أخرى، غالباً ما تجري عمليات الإصلاح في ظل ظروف يكون فيها الدعم الخارجي للعملية محبباً أو ضرورياً بسبب محدودية القدرات أو الموارد المتوفرة محلياً. ولكن، ولأسباب جمة، تميل الأطراف الخارجية ليس إلى تقديم الدعم فحسب، بل إلى الدفع بعمليات إصلاح القطاع الأمني بأنفسها وفرض نماذجها وبرامجها الخاصة على الدول الشريكة. وهي تقوم بذلك ظناً منها بأن نماذج الحوكمة الخاصة بها يمكن أن تُطبَّق أينما كان أو لأن التمويل الذي تقدّمه يقتضي تحقيق نتائج ملموسة ضمن جدول زمني محدد. كما أنها ببساطة قد تقلل من أهمية الصعوبات الجسيمة التي تعترض جهود التنمية وبناء الدولة وإعادة الإعمار، الأمر الذي يصيبها بالإحباط نتيجة لبطء وتيرة الإصلاح والتغيير.

رسم رقم ٤: إطار القدرات والنزاهة



ثلاثة أبعاد أساسية: السياسي والشمولي والتقني

ينطوي إصلاح القطاع الأمني على عملية معقدة من ثلاثة أبعاد: فهو سياسي وعالي التقنية ويتطلب نهجاً شمولياً وفهماً للطبيعة المترابطة بين مؤسسات الأمن والقضاء.

أولاً، مشاريع إصلاح القطاع الأمن هي مشاريع فائقة الحساسية وسياسية لمجرد أنها تؤثر على مدى احتكار الدولة لإستخدام القوة. كما أن إصلاح القطاع الأمني ينطوي على قرارات تتعلق بهيكلية الدولة والقيم المجتمعية على غرار الحرية والأمن وحقوق الإنسان. وغالباً ما تؤثر عمليات إصلاح القطاع الأمني على العلاقات بين القوى وعلى الإيرادات والمزايا. كما أن إصلاح القضاء هو بالحساسية عينها لكونه يهدف إلى تعزيز قدرة النظام القضائي على الإشراف على السلطة التنفيذية للحكومة.

وبالتالي فإن الإنخراط في عمليات إصلاح القطاع الأمني يتطلب مستوىً عالياً من الفهم والوعي السياسيين ومهارات التحليل والتفاوض والكياسة والدبلوماسية. يتعين على عمليات إصلاح القطاع الأمني البحث عن نقاط دخول مؤاتية، وتحديد الأطراف المعنية وبالتالي فإن الإنخراط في عمليات إصلاح القطاع الأمني يتطلب مستوىً عالياً من الفهم والوعي السياسيين بدقة وتخفيف أثر العوامل التي قد تفسد هذه العملية. كما ينبغي أن يكون الإصلاح عملية تشاورية وجامعة وتضمن المرونة في التخطيط والتصميم والتنفيذ لبرامج إصلاح القطاع الأمني وبالتالي فإن الإنخراط في عمليات إصلاح القطاع الأمني يتطلب مستوىً عالياً من الفهم والوعي السياسيين والدقة وتخفيف أثر العوامل التي قد تفسد هذه العملية.

أما المساءلة وهي الهدف الأساسي الثاني لإصلاح القطاع الأمني فتعني تأمين الضوابط والموازن لتقدير ما إذا كانت أطراف الأمن والعدالة تلتزم بالقوانين المنصوص عليها والسياسات المرعية وتفرض عقوبات على المخالفات. ولكن عادةً ما يتم إيلاء أهمية أقل إلى موضوع تحسين المساءلة في مؤسسات الأمن والقضاء ضمن عمليات إصلاح القطاع الأمني. إلا أن النقص في المساءلة ما زال يُعتبر من الأسباب الرئيسية وراء عدم كفاءة قطاعي الأمن والعدالة. لا يُكْتَب النجاح لأي برنامج لإصلاح القطاع الأمني على المدى الطويل إذا تم التغاضي عن هيكليات المساءلة والحوكمة المناسبة. على سبيل المثال، يمكن لجيش فعال وعالي التجهيز أن يشكّل عقبةً أمام السلام والتنمية على المدى البعيد في حال إستخدم هذا الجيش مهاراته وقدراته لقمع المواطنين وانتهاك حقوقهم الأساسية. لذا فإن الحرص على وجود آليات للمساءلة والحوكمة من شأنه المساهمة إلى حد بعيد في نجاح برامج إصلاح القطاع الأمني.

تأسيس منصب مفوض شرطة مستقل في البوسنة والهرسك

في العام ٢٠٠١-٢٠٠٢، تم إنشاء منصب مفوض الشرطة المستقل على مستوى المقاطعات في البوسنة والهرسك بهدف الحد من التدخل السياسي في عمل الشرطة. ويكون مفوض الشرطة (رئيس الشرطة في كل مقاطعة) خاضعاً للمساءلة من قبل وزير الداخلية المعني و يكون مسؤولاً حصرياً عن كل ما يتعلق بإدارة الشرطة وعملياتها. لا يحق لمفوض الشرطة أن يشغل منصباً سياسياً أو أن يمثل حزباً سياسياً وهو يتم تعيينه على يد مجلس مستقل. وقد شكّل إنشاء منصب مفوض الشرطة خطوة هامة نحو تأسيس شرطة مهنية وخاضعة للمساءلة في البوسنة والهرسك في فترة ما بعد النزاع.

للمزيد من المعلومات: الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول بعثة الأمم المتحدة إلى البوسنة والهرسك، س/٢٠٠٢/١٣١٤ (٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢): صفحة ١-٤

يمكن توفير المساءلة بطريقة رسمية وغير رسمية. قد تشمل المساءلة الرسمية آليات داخلية على غرار مدونات السلوك وإشراف سلسلة القيادة والإجراءات التأديبية، وإضافة إلى آليات خارجية كالرقابة من السلطتين التشريعية والتنفيذية والمراجعة القضائية والرقابة المدنية المستقلة ومكتب أمين المظالم. أما المساءلة غير الرسمية من جهتها فيمكن أن تقدّمها منظمات المجتمع المدني وكبار السن و/أو المجموعات الدينية ومراكز الأبحاث ووسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات غير الحكومية، إلخ.

«ما لم تتم معالجة مشاكل المساءلة وتسلسل القيادة وموقع القوات الأمنية ضمن الجهاز الأكبر للدولة، فإن إصلاح القطاع الأمني لا يعدو كونه تدريب الناس لكي يصبحوا أكثر مهارة في قتل الآخرين».

جان ماري غوينو

نائب الأمين العام السابق للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام (٢٠١٠)

يجب اعتبار الفاعلية والمساءلة هدفين توأمين لإصلاح القطاع الأمني وينبغي الحرص على توفيرهما بشكل متزامن بغية تحقيق نجاح برامج إصلاح القطاع الأمني على المدى الطويل. ويسلّط إطار القدرات والنزاهة الضوء على علاقة الترابط هذه وهو يُعتبر أداة تقدير مهمة لتحديد مقدار فاعلية ومساءلة مؤسسة ما على مستويات ثلاثة (أنظر الرسم رقم ٤).

علاقات مترابطة معقدة تؤثر على الأداء

لقد تم إطلاق برنامج لإصلاح الشرطة في فترة ما بعد النزاع وكان الهدف منه بناء القدرات المؤسسية (السياسات، الإستراتيجيات والإجراءات) والفردية وقد حقق بعض النجاح المبدئي. جلب هذا البرنامج معه نهجاً جديداً في العمل الشرطي ورفع فاعلية الخدمة الشرطة. وبدأت الشرطة بالتعامل مع الجريمة وإنعدام الأمن بكفاءة أكبر. ولكن عندما بدأت الشرطة بإحالة الجناة إلى «النظام»، إتضح جلياً أنه رغم تركيز الجهود على إصلاح الشرطة، فإن نظام المقاضاة وخدمات المحاكم لم يكن قد خضع للإصلاح. وهذا ما أسفر في معظم الأحيان عن إطلاق سراح المدانين نظراً إلى عدم كفاية الأدلة أو بسبب الفساد، مما أدى بدوره إلى إحباط الشرطة وهبوط معنوياتها فأصبحت تتردد في إحالة المجرمين إلى العدالة لأن مستوى أداء النظام لم يكن جيداً وباتت الشرطة مستهدفة من قبل المجموعات الإجرامية. ونتيجة لذلك، إتضح أنه لا يمكن إصلاح قطاع ما بدون إصلاح القطاعات الأخرى المرتبطة به.

مؤسسية إصلاح الدفاع والشرطة والإستخبارات، إلخ. كما في ذات الوقت لا بد من الأخذ في الاعتبار عدداً من المسائل الشاملة مثل النوع الإجتماعي وحقوق الإنسان وإدارة البرامج (سنناقش هذه النقاط بشكل أكثر تفصيلاً في الجزء الرابع). فضلاً عن ذلك، من الضروري فهم الصلة بين إصلاح القطاع الأمني وغيره من العمليات كنزع الأسلحة وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في المجتمع، العدالة الإجتماعية والسيطرة على الأسلحة الصغيرة والخفيفة، نزع الألغام، الإنتخابات، إلخ. وذلك نظراً لكون هذه العمليات قد تؤثر على برامج إصلاح القطاع الأمني الجارية أو تتأثر بها.

لا يعني الإعتراف بالطبيعة الشمولية لإصلاح القطاع الأمني أنه يجب القيام بكل ذلك في الوقت عينه، بل يُقصد به ضرورة التخطيط للنشاطات المستقبلية بوعي كامل إزاء هذا الترابط الوثيق والمعقد بين مختلف مكونات إصلاح القطاع الأمني، وإدراج تلك النشاطات ضمن الإطار الأوسع لإصلاح القطاع الأمني، وإعتبار كل نشاط كخطوة واحدة من العملية ككل. تجلب الطبيعة الشمولية لإصلاح القطاع الأمني معها الحاجة إلى التنسيق بين مختلف الأطراف الأساسية بما فيها الحكومة والمجتمع المدني والجهات الإقليمية والدول المعنية والمناحين، إلخ (تُناقش هذه النقطة بتفصيل أكبر في الجزء ٢.٣).

أما البعد الثالث لإصلاح القطاع الأمني فهو تعقيده التقني. فنظراً إلى الحساسية السياسية المترتبة ببرامج إصلاح القطاع الأمني وطبيعتها الشمولية، تتطلب هذه العملية مجموعة واسعة من المهارات إضافةً إلى إعتداد نهج متعدد الإختصاصات. ومن المهارات الضرورية:

- إلمام وخبرة واسعة في مجالات محددة كالشرطة والدفاع والإستخبارات والحوكمة المحلية، إضافةً إلى الإلمام بمسائل شاملة مثل النوع الإجتماعي وحقوق الإنسان.

- معرفة تقنية بكيفية وضع والتعامل مع الميزانيات واللوجستيات والأنظمة المعلوماتية والإدارة والتدريب.

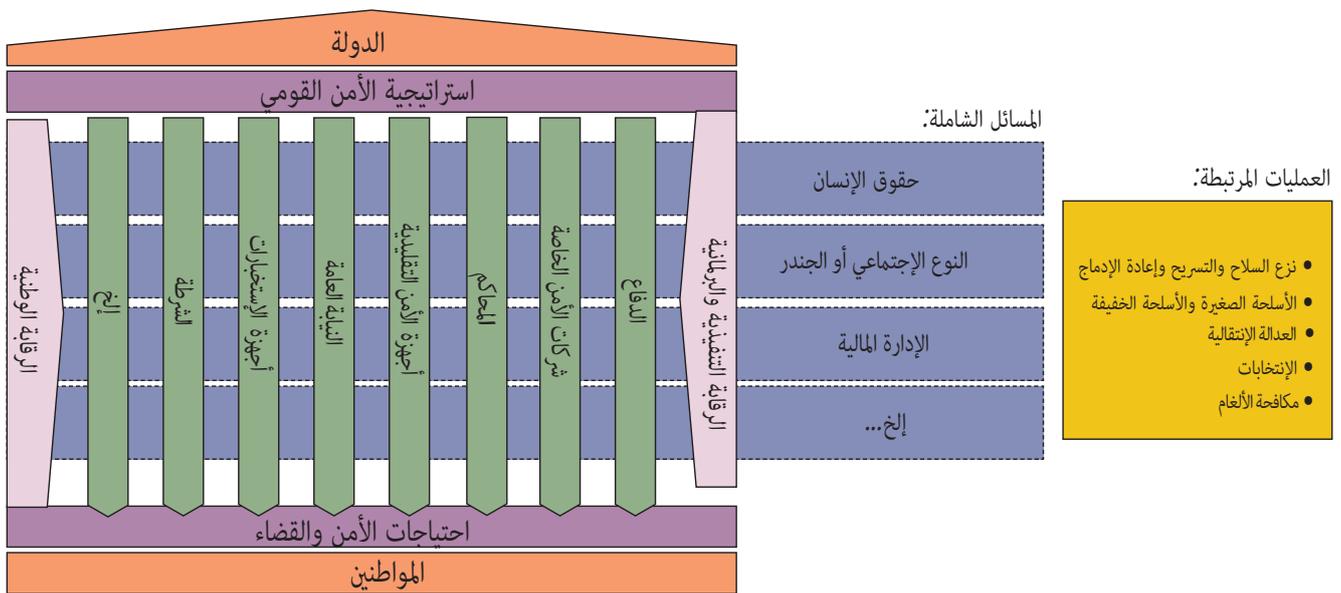
والأهم هو أن الطبيعية السياسية لبرامج إصلاح القطاع الأمني تستدعي الوقت والصبر من جانب الأطراف الوطنية والدولية على حدٍ سواء.

«بالنسبة لي، فإن أحد أسباب محدودية إصلاح القطاع الأمني هو أن غالباً ما تعتبر عملية الإصلاح تمريناً تقنياً بحتاً في حين أنها تتلخّص في الواقع في القدرة على التنفيذ. إنه الوجه المرئي للسلطة لذا فإنه تمرين سياسي بحت.»

جان ماري غوينو

نائب الأمين العام السابق للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام (٢٠١٠)

الرسم رقم ٥: الطبيعة الشمولية لإصلاح القطاع الأمني



ثانياً، تنطوي برامج إصلاح القطاع الأمني على عملية شمولية يشارك فيها عدد متنوع من الأطراف المعنية كما هو مبين في الرسم رقم ٥. من حيث طبيعته الخاصة، يُعد إصلاح القطاع الأمني عمليةً تستدعي عدداً من الخدمات المتنوعة التي تقدّمها أطراف ومؤسسات ووكالات مختلفة. ويتطلب اعتماد الرؤية الشمولية فهماً جيداً للترابط بين مختلف مكوّنات الأمن والعدالة. وكما أسلفنا الذكر، لن يُكتب النجاح لأي عملية لإصلاح الشرطة من دون إشراك النظام القضائي فيها. وبالمثل، فإن تحسين فاعلية ومساءلة الشرطة يقتضي إشراك عدد من الأطراف الأخرى كالجيش (لتحديد الأدوار والمسؤوليات) والبرلمان (لتحسين الرقابة) ووزارة المالية (لتحسين المساءلة المالية) ووزارة الداخلية (لتحسين الحوكمة وإطار السياسات) والمجتمع المدني (للاستفادة من خبراته في الأبحاث أو للحصول على المعلومات حول مسائل تهم الرأي العام).

كما هو وارد في الرسم رقم ٥، إن حجر الأساس في إصلاح القطاع الأمني هو الشعب ومختلف احتياجاته في مجال الأمن والعدالة لا سيما الفئات المستضعفة والمحرومة من حقوقها. في عالم مثالي، تحاول الدولة تلبية هذه الاحتياجات من خلال وضع إطار سياسي عام على غرار إستراتيجية الأمن القومي أو إستراتيجية وطنية للقضاء وإصلاح القطاع الأمني. إستناداً إلى حاجات الشعب مفهوم الدولة للأمن والقطاع الأمني، يجب أن تشمل هذه الإستراتيجيات مجموعةً واسعة من برامج إصلاح قطاعية أو

• **خبرة في إدارة عمليات التغيير** بما في ذلك القدرة على القيادة والتواصل لتوجيه عمليات الإصلاح المؤسساتية والتنظيمية والإدارية ضمن بيئة معقدة.

• **مهارات في إدارة البرامج** كإدارة الموارد والتخطيط ووضع التقارير والتنسيق.

هناك نزعة شائعة بين ممارسي إصلاح القطاعات الأمنية إلى المبالغة في التركيز على المعارف النظرية على حساب الحاجة إلى أنواع عملية التي هي أيضاً ضرورية لوضع برامج إصلاح القطاع الأمني. لذا لا بد من تحقيق التوازن بين الخبرة الإستراتيجية/السياسية والخبرة العملية التقنية لأن المزج بين هذه المهارات من شأنه المساعدة في وضع برامج متناسقة يمكن أن تحقق نتائج مستدامة.

الجزء الثاني

الأطراف الفاعلة في إصلاح القطاع الأمني

يتناول هذا الجزء أبرز فئات الأطراف التي تشارك عادةً في إصلاح القطاع الأمني ويشرح الأدوار المختلفة لكل منها وأهميتها. يلقي القسم الأول الضوء على الأطراف المحلية بينما يفصل القسم الثاني مشاركة المجتمع الدولي. أما عملية التنسيق بين الشركاء الوطنيين والدوليين فيناقشها القسم ٢. ٣.

١. ٢ الأطراف الأمنية الفاعلة على المستوى الوطني

كما هو مبين في الجزء ٢.١، تنقسم الأطراف الوطنية إلى أربع فئات: مقدّمو خدمات الأمن والعدالة الحكوميون، آليات الحوكمة والإشراف الحكومية، مقدّمو خدمات الأمن والعدالة غير الحكوميون وآليات الحوكمة والإشراف غير الحكومية.

مقدّمو خدمات الأمن والعدالة الحكومية

يُقصد بمزوّدي خدمات الأمن الحكومية الذين يُشار إليهم أيضاً بمزوّدي خدمات الأمن النظامية الوكالات التي يمكن لأعضائها شريعياً حمل و استخدام السلاح بالنيابة عن الدولة وهي تشمل القوات المسلحة والشرطة والاستخبارات والشرطة السرية وحرس الحدود وموظفي الجمارك.





UN Photo/Tim Adulika

«السكان معتادون على العيش في بيئة حيث مؤسسات الدولة لا تعمل. ثمة وجود للمدارس والشرطة في المناطق الريفية. ولكن تشغل هذا الدور أطراف تقليدية عوضاً عن الدولة. يدير السكان شؤون حياتهم بشكل جيد بدون الحاجة إلى مؤسسات الدولة.»

بيترام هينز

مستشار في شؤون عمليات الشرطة والتعاون الدولي، مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (٢٠١٠).

آليات الحوكمة والرقابة غير الحكومية

تساعد آليات الحوكمة والرقابة غير الحكومية على ضمان توفير خدمات الأمن والعدالة من قبل السلطات المختصة وفقاً لسيادة القانون وبطريقة تساهم في تقدّم رفاهية المجتمع. تضم هذه الأطراف بشكل رئيسي جهات من المجتمع المدني على غرار وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية المحلية والجمعيات النسائية ومراكز الأبحاث ويمكن أن تلعب دور المنبر للتعبير عن هواجس الناس والحرص على أن تصبح برامج إصلاح القطاع الأمني أكثر تمثيلاً ومتمحورة حول الشعب.



UN Photo/ERIC Kambale

أما مزودو خدمات العدالة الحكومية كوزارة العدل وإدارات السجون ووحدات التحقيق الجنائي والإدعاء والنظام القضائي ونظام المحاكم تأتي لتكتمل نشاطات أطراف الأمن الحكومية وأيضاً لممارسة نوع من الإشراف عليها.



آليات الحوكمة والرقابة الحكومية

يكمّن دور آليات الحوكمة والرقابة الحكومية في إرساء الإطار القانوني الذي من المفترض أن تعمل الجهات الحكومية المزودة للأمن والعدالة ضمنه والحرص على أن نشاطات هذه الأخيرة تبقى ضمن حدود القانون. ومن أبرز هذه الجهات: البرلمان إضافةً إلى المجالس القضائية وأمناء المظالم وغيرها من جهات الرقابة الحكومية.

مقدّمو خدمات الأمن والعدالة غير الحكومية

لعل هذه الفئة هي الأكثر تضليلاً، ويُشار إليها أيضاً كأطراف الأمن والعدالة غير النظامية وهي مجموعات لا تُعتبر مؤسسات حكومية رسمية ولكنها قد تعمل بسبب وجود فراغ في سلطة الدولة. وفي حالات أخرى، قد تعمل بموازاة مؤسسات الدولة كما يلاحظ مثلاً في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات متمردة أو غيرها من القوات غير الحكومية. في الحالتين قد تتمتع هذه الأطراف بمستوى ملحوظ من السلطة والنفوذ - الإيجابي أو السلبي - ويجب عدم تجاهلها في برامج إصلاح القطاع الأمني. وتشمل هذه الأطراف المزودة لخدمات الأمن والعدالة غير الحكومية أنظمة الأمن والعدالة التقليدية ومجموعات المصالح الخاصة إضافةً إلى جيوش التحرير وقوات العصابات وشركات الأمن الخاصة.

الإطار السياسي العام للأمم المتحدة

تشمل الوثائق الأساسية الصادرة عن الأمم المتحدة والتي رسّخت إصلاح القطاع الأمني كنهج تكاملي في المنظومة الدولية بيان رئاسة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (٢٠٠٧)، التقرير الأول للأمين العام حول إصلاح القطاع الأمني (٢٠٠٨)، التقرير الثاني للأمين العام حول إصلاح القطاع الأمني (٢٠١٣) وقرار مجلس الأمن رقم ٢١٥١ (٢٠١٤).

يشير تقرير الأمين العام حول إصلاح القطاع الأمني على أنه عملية تهدف إلى تعزيز الأمن بشكل فعال وخاضع للمساءلة لصالح الدولة وشعبها دوماً تمييزاً ومع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون. كذلك تقرّ الأمم المتحدة بالدور الحيوي الذي يلعبه إصلاح القطاع الأمني في ترسيخ السلام والأمن وفي منع الدول من السقوط مجدداً في النزاعات، كما يساعد في إرساء أسس السلام المستدام.

وأبرز ما يسلطّ قرار مجلس الأمن ٢١٥١ الضوء عليه هو الدور الحاسم للملكية المحلية والوطنية، والإقرار بالحاجة إلى التنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة وفي ما بين الجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية، مع التركيز على الحاجة إلى الإصلاح الشامل للقطاع.

الإطار السياسي العام للإتحاد الأفريقي

يشكّل الإطار السياسي العام للإتحاد الأفريقي حول إصلاح القطاع الأمني الذي تم اعتماده في العام ٢٠١٣ خطوةً كبيرة في معالجة مشكلة الملكية الأفريقية التي تشوب النهج الحالية لإصلاح القطاع الأمني. فهو يكمل الإطار الدولي المعياري الذي اعتمده الأمم المتحدة وهو متناغم مع سائر الأدوات الخاصة بالإتحاد الأفريقي بما في ذلك القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والسياسة المتعلقة بالإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع. يحدد إطار السياسات الأفريقي إصلاح القطاع الأمني على أنه العملية التي تسمح للدول بصياغة أو إعادة توجيه السياسات والهيكليات والقدرات الخاصة بالمؤسسات والمجموعات المنخرطة في القطاع الأمني لجعلها أكثر فعالية وفاعلية واستجابةً للرقابة الديمقراطية واحتياجات الشعب في مجال الأمن والعدالة.

من أبرز النقاط التي يقوم إطار السياسات الخاص بالإتحاد الأفريقي بتسليط الضوء عليها أهمية الملكية الأفريقية على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، إشراك الجهات الفاعلة غير الدولة والجهات الفاعلة التقليدية، إضافةً إلى الإقرار بإصلاح القطاع الأمني كجزء من عملية أوسع لإرساء الديمقراطية والإصلاح وكتدبير وقائي ضد النزاعات المسلحة.

تحسين نظام العدالة الجنائية في بونيا

منذ العام ١٩٩٩، أدى النزاع في إيتوري (جمهورية الكونغو الشرقية الديمقراطية) إلى الكثير من الصدامات بين مختلف المجموعات الإثنية وإلى جرائم جماعية ارتكبت ضد السكان. في العام ٢٠٠٣ وبعد احتلالها عسكرياً على التوالي على يد رواندا وأوغندا، سيطرت الميليشيات الإثنية على المنطقة وانهارت سلطة دولة الكونغو فيها انهياراً كاملاً. وانضم معظم موظفي الدولة بمن فيهم موظفو النظام القضائي والشرطة إلى صفوف أحد الطرفين المتنازعين كما قام البعض منهم بالفرار من المنطقة. في حزيران/يونيو ٢٠٠٣، نجحت عملية عسكرية قصيرة الأمد بقيادة أوروبية في إعادة الإستقرار الأمني في العاصمة بونيا وتمكنت من تعزيز وجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد تمت الإستعانة بمنظمة غير حكومية دولية تعمل على تحسين قطاع العدالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من قبل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC) والاتحاد الأوروبي وحكومة الكونغو لدعم إعادة بناء نظام العدالة الجنائية في مدينة بونيا. واعتمد ذلك المشروع نهجاً شمولياً وركّز على بناء قدرات الشرطة وخدمات الإدعاء العام والمحاكم من وجهة نظر مدنية وعسكرية. وقد إشتمل المشروع على برامج تدريب مشتركة وتقديم تجهيزات البنية التحتية الأمر الذي عزّز الروابط والتعاون بين الأطراف المعنية في قطاع القضاء. كذلك شمل المشروع تزويد السكان المحليين والمجتمع المدني بالمعلومات وتمكينهم (حملات توعية تشاركية، «أيام مفتوحة» في المحاكم وأقسام الشرطة)، المساعدة القانونية). وقد سمح هذا النهج بعودة النظام القضائي بسرعة إلى المسار الصحيح مع ملاحقة علنية ومقاضاة لوضع المتورّطين في نزاع إيتوري. وهذا ما ساهم في إستعادة الدولة سلطتها في إحدى المناطق الأكثر تأثراً بالصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

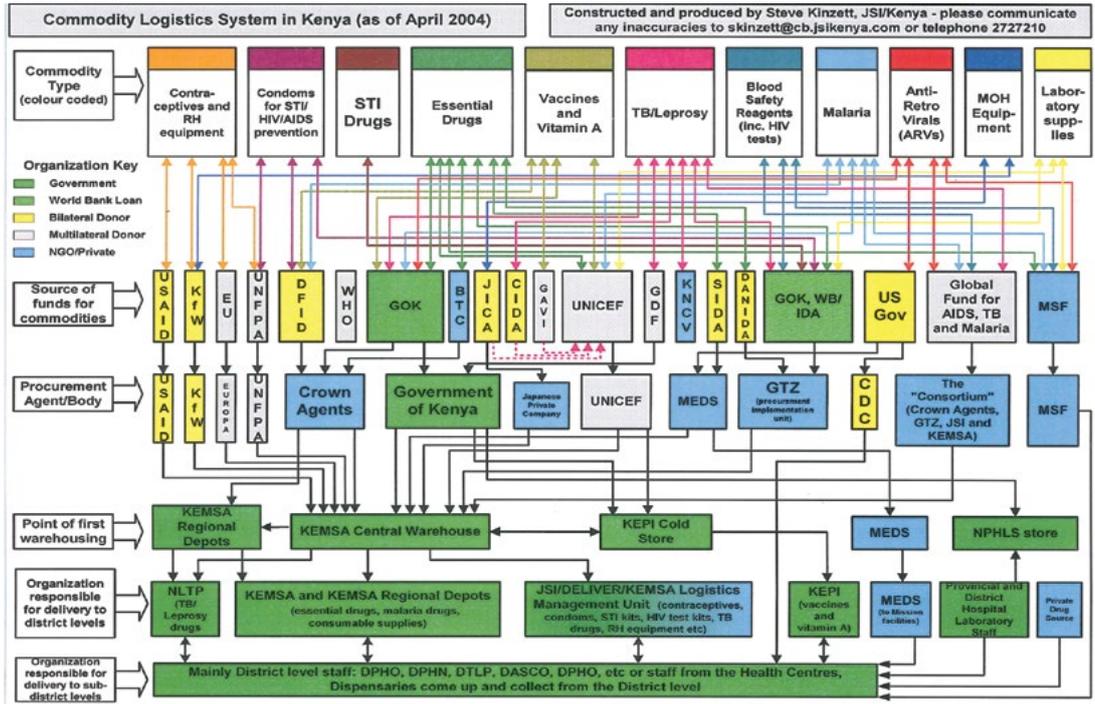
٢.٢ الجهات الفاعلة الخارجية

يمكن تقسيم الجهات الفاعلة الخارجية المعنية بإصلاح القطاع الأمني إلى أربع فئات مختلفة:

- الدول التي تقدّم الدعم الثنائي لبرامج إصلاح القطاع الأمني
- المنظمات الدولية والإقليمية على غرار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي
- المنظمات غير الحكومية العاملة دولياً بما في ذلك معاهد الأبحاث والسياسات والكليات والأقسام الجامعية
- الجهات الفاعلة الخاصة كالشركات ذات الخبرة التقنية في إصلاح القطاع الأمني والشركات العسكرية والأمنية الخاصة والمستشارين الأفراد.

غالباً ما تتواصل هذه الجهات الفاعلة مع بعضها البعض لدى تنفيذ مشاريع لإصلاح القطاع الأمني. ولكن في جميع الأحوال، يجب إعطاء الأولوية للجهات الفاعلة الوطنية. أما الجهات الفاعلة الخارجية فيجب أن تلعب دوراً داعماً فقط مع السماح للجهات الوطنية بقيادة برامج إصلاح القطاع الأمني. وبالنظر إلى تنوع الأهداف والمصالح وتضاربها أحياناً بين مختلف الجهات الفاعلة، فإن التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة هو شرط أساسي.

الرسم رقم ٦: هل يطرح التنسيق مشكلة؟



المصدر: ستيف كينزت ٢٠٠٤

في معرض الحديث عن برامج إصلاح القطاع الأمني، غالباً ما يُذكر نهج إنخراط الحكومة بأسرها ونهج إنخراط النظام بأسره. يُقصد بإنخراط الحكومة بأسرها مختلف الوزارات والهيئات ضمن حكومة وطنية واحدة التي تنسق نشاطاتها بغية تحسين الفاعلية الإجمالية لبرامج إصلاح القطاع الأمني. أما نهج إنخراط النظام بأسره فغالباً ما تستخدمه المنظمات الدولية والإقليمية ذات الهيكليات والإجراءات المعقدة بهدف ضمان تناسقها الداخلي من خلال فهم مشترك لموضوعٍ محدد.

رغم مختلف الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق، ما زالت الكثير من العقبات تعترض تنسيق عمليات إصلاح القطاع الأمني وهي قد تطرأ أيضاً بين الأطراف المحلية التي تنفذ هذه العمليات وفي ما بين الأطراف الخارجية التي تنفذ عمليات إصلاح القطاع الأمني أيضاً. ولا تُعزى صعوبات التنسيق إلى الاختلاف في الثقافة والنهج والإجراءات الإدارية فقط، بل يمكن أن تنتج عن نزاعات حول من سيقود المشروع وكيف يجب حل مشاكل الاختلاف في الآراء. فضلاً عن ذلك، قد يؤدي تعدد آليات وإجراءات التنسيق إلى خلق المزيد من العراقيل البيروقراطية التي بدورها قد تعقد تصميم برامج إصلاح القطاع الأمني و/أو تؤخر تنفيذها.

الإطار السياسي العام للإتحاد الأوروبي

تتلخّص سياسة الإتحاد الأوروبي لإصلاح القطاع الأمني في وثيقتين رئيسيتين هما: مفهوم الإتحاد الأوروبي لدعم إصلاح القطاع الأمني من خلال السياسة الأوروبية للأمن والدفاع (٢٠٠٥)، ومفهوم دعم المجموعة الأوروبية لإصلاح القطاع الأمني (٢٠٠٦). ويحدد الإتحاد الأوروبي إصلاح القطاع الأمني على أنه عملية تحويل النظام الأمني لدولة ما بطريقة تستوفي المعايير الديمقراطية والمبادئ السليمة للحكومة الرشيدة، مما يساهم في إرساء إطار أمني فعال. ومن الوثائق الأخرى التي تتناول إصلاح القطاع الأمني: الإستراتيجية الأمنية الأوروبية لعام ٢٠٠٣، و المفهوم الداخلي لبعثات الإتحاد الأوروبي الخاصة بالسياسة المشتركة للأمن والدفاع (CSDP) والمتعلقة بقطاع العدالة (٢٠١٠). في أيار/مايو ٢٠١٥، أطلق الإتحاد الأوروبي عمليةً تهدف إلى استحداث إطار استراتيجي لدعم إصلاح القطاع الأمني على مستوى الإتحاد الأوروبي (بما في ذلك الدول الأعضاء).

ولعل أهم العناصر التي تشملها سياسة الإتحاد الأوروبي لإصلاح القطاع الأمني هي الملكية الوطنية والإقليمية كوسيلة لتعزيز الحوكمة الجيدة، المعايير الديمقراطية، سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، إضافةً إلى محورية المساءلة والفاعلية كمبادئ أساسية في إصلاح القطاع الأمني، فضلاً عن الحوار السياسي كقاعدة لوضع إطار يسمح بمعالجة التحديات الأمنية على اختلافها.

٣.٢ تعزيز التنسيق بين الأطراف

«وفقاً لأرقام نشرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي في أكر، نقذت الجهات المانحة أكثر من ١٥ ألف مهمة في ٥٤ دولة العام الماضي. ولعبت فييتنام دور المضيف لما يعادل ثلاث زيارات لكل يوم عمل. كذلك الحال بالنسبة إلى تنزانيا التي تصدر خدماتها المدنية أكثر من ٢٤٠٠ تقرير فصلي حول المشاريع سنوياً. ويقول عاملو القطاع الصحي في عدد من الدول في أفريقيا أنهم منشغلون بالاجتماعات مع الموفدين الغربيين لدرجة أنهم لا يستطيعون أداء عملهم كما يجب - اللقاحات والعناية بالأمومة - إلا في المساء.»

المصدر: مجلة The Economist ٤ أيلول سبتمبر ٢٠٠٨

يُقصد بتنسيق المبادرات المنتظمة والممنهجة التي تهدف إلى مساعدة جميع الأطراف المشاركة في خطة أو نشاط ما على أن يعملون معاً بطريقة منمّمة. ولكي تكون هذه العملية مجدية، يجب أن يحصل التنسيق بين الأطراف المحلية و الخارجية المعنية بتصميم برامج إصلاح القطاع الأمني ودعمها و/أو تنفيذها. ويُعتبر التنسيق بين أطراف إصلاح القطاع الأمني عملية حيوية من أجل تحسين فاعلية برامج هذا الإصلاح ومصداقيتها وإستدامتها. كذلك، فإن عمليات إصلاح القطاع الأمني الخاضعة للتنسيق تساعد في رفع فعالية التكلفة وتفاذي الإزدواجية وحسن إدارة التفاعل مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة وإدماج قضايا شاملة مثل النوع الإجتماعي وحقوق الإنسان في برامج إصلاح القطاع الأمني. يجسّد الرسم رقم ٦ تعقيد عملية التنسيق.

فريق العمل المعني بتحقيق الإستقرار والتعمير (START) كندا



START

Stabilization and Reconstruction Task Force

ضمن الحكومة الكندية، يُعتبر إصلاح القطاع الأمني في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات مجالاً خاصاً يقع ضمن مسؤولية فريق العمل المعني بتحقيق الإستقرار والتعمير الذي يتخذ من وزارة الخارجية والتجارة الدولية (DFAIT) مقراً له.

ينقسم فريق العمل إلى أربعة مجالات مختصة بالسياسات ووضع البرامج والتنسيق والشؤون الإنسانية والاستجابة للكوارث. يُعنى قسم السياسات بوضع وتنفيذ السياسة الخارجية الكندية المستندة على إنخراط الحكومة بأسرها في مجال بعثات السلام والدول الهشة بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني. كما يدير هذا القسم مجموعة عمل مشتركة بين الإدارات حول إصلاح القطاع الأمني. أما قسم وضع البرامج فيتولى إدارة صندوق خاص بالنشاطات الميدانية والأبحاث في مجال الأمن والسلام، وهو الصندوق العالمي للسلام والأمن (GPSF) الذي تبلغ قيمته ١٥٠ مليون دولار كندي والذي يُخصّص لنشاطات مرتبطة بإصلاح القطاع الأمني في دول ومناطق حول العالم بما في ذلك أوكرانيا، العراق، كولومبيا، سوريا، بورما، كامبوديا، كينيا، لاوس، سريلانكا والشرق الأوسط.

وثمة قسم مسؤول عن الإنتشار المدني ومسائل التنسيق ومعظم هذه العمليات تأتي دعماً مباشراً للمبادرات التي ينفذها الصندوق العالمي للأمن والسلام في مجال إصلاح القطاع الأمني. ويضم هذا القسم عملية التخطيط ووضع وإدارة وتوجيه عمليات الإنتشار المدني المرتكزة على إنخراط الحكومة بأسرها في الدول التي تتخبط في الأزمات أو المعرضة للأزمات.

كذلك، يتأسس فريق العمل المعني بتحقيق الإستقرار والتعمير جهاز ترتيب الشرطة الكندية وهو عبارة عن شراكة بين أربعة أقسام ووكالات فدرالية تستجيب كندا من خلالها إلى الطلبات الصادرة عن الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي والحكومات الفردية من أجل نشر عناصر من الشرطة الكندية.

أما فريق العمل نفسه فيدعمه مجلسٌ إستشاري يستند على نهج إنخراط الحكومة بأسرها و يضم ممثلين عن وكالات وأقسام مختلفة.

الوثائق الأساسية حول تنسيق إصلاح القطاع الأمني

هناك خمس وثائق أساسية تسلط الضوء على أهمية التنسيق وقد أُرست معايير دولية للتنسيق:

- ✓ إعلان باريس (٢٠٠٥).
- ✓ دليل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول إصلاح القطاع الأمني (باريس، ٢٠٠٧).
- ✓ برنامج عمل أكرا (٢٠٠٨).
- ✓ التقرير الأول العام للأمم المتحدة حول إصلاح القطاع الأمني (نيويورك، ٢٠٠٨).
- ✓ تقرير مؤتمر 3C الحكومي الدولي (جنيف، ٢٠٠٩).
- ✓ الخطة الجديدة للإنخراط في مساعدة الدول الهشة (بوسان، ٢٠١١).
- ✓ التقرير الثاني للأمين العام للأمم المتحدة حول إصلاح القطاع الأمني (٢٠١٣).
- ✓ قرار مجلس الأمن رقم ٢١٥١ حول إصلاح القطاع الأمني (٢٠١٤).

فريق الإتصال السويدي حول إصلاح القطاع الأمني

في العام ٢٠٠٧، قدّمت الحكومة السويدية مذكرة إرشاد حول إصلاح القطاع الأمني. ومن أجل ضمان اعتماد نهج إنخراط الحكومة بأسرها لدى تنفيذ هذه الإرشادات، تم تأسيس فريق إتصال عمليات حول إصلاح القطاع الأمني. يتألف هذا الفريق من تمثيل دائم لخمس وكالات عاملة في مجال السلام والأمن الدوليين ومنها: أكاديمية فولك برنادوت (FBA)، الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA)، المعهد السويدي للدفاع الوطني (SNDC)، الشرطة الوطنية السويدية (SNP)، والقوات السويدية المسلحة (SAF). تتولّى الـ FBA تنسيق الإجتماعات الشهرية لفريق الإتصال التي يتم خلالها تشاطر المعلومات وتنسيق المهمات ومناقشة وتقييم بعثات تقصي الحقائق المشتركة وإدارتها. تصدر التوجيهات المتصلة بالسياسات العامة من لجنة توجيهية وطنية تتألف من ممثلين عن وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة العدل.

في العام ٢٠١٠، تم إستحداث منصب منسق لإصلاح القطاع الأمني في السفارة السويدية في ليبيريا كجزء من أول عملية تقييم مشتركة يقوم بها فريق الإتصال الوطني بطلب من اللجنة التوجيهية. يقع منصب منسق إصلاح القطاع الأمني تحت إشراف فريق الإتصال. وكنتيجة لذلك، يتم تخطيط العمليات وتنفيذها وفقاً لنهج إنخراط الحكومة بأسرها، مما يسمح لمجموعة متنوعة ذات كفاءات مكّملة لبعضها البعض بدعم الحكومة بغية الحصول على التزامٍ مرّكّز وواضح.

الجزء الثالث

وضع البرامج لإصلاح القطاع الأمني

يصف هذا الجزء السياقات المختلفة التي قد تؤثر على وضع برامج إصلاح القطاع الأمني مع التركيز على إصلاح القطاع الأمني في بيئة مابعد النزاع. من ثم ينتقل إلى شرح المراحل الإعتيادية في دورة برامج إصلاح القطاع الأمني مع التشديد على الطبيعة المترابطة لكل من هذه المراحل.

١.٣ سياق إصلاح القطاع الأمني

يُعتبر فهم السياق الاجتماعي-السياسي والإقتصادي الذي يتم ضمنه تنفيذ برامج إصلاح القطاع الأمني عاملاً أساسياً لنجاح تصميم هذه البرامج وتطبيقها. كما لا بد من إيلاء اعتبارٍ خاص لبيئة ما بعد النزاع حيث يتم تنفيذ معظم هذه البرامج.

سياق إصلاح القطاع الأمني

يشكل كل بلد منخرط في عملية إصلاح القطاع الأمني حالةً فريدة. فالسياق المرافق للإصلاح يختلف من بلدٍ إلى آخر ويجب تكييف عملية الإصلاح مع متطلبات كل سياق. بينما لا تتغير المبادئ الأساسية لإصلاح القطاع الأمني، لا يوجد حل واحد يناسب الجميع. لذا فإن فهم السياق المحلي وتكييف برامج إصلاح القطاع الأمني كما يمليه السياق من شأنه أن يساهم في نجاح هذه البرامج. وتشمل العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار والتي تحدّد طبيعة برامج إصلاح القطاع الأمني ونتائجها ما يلي:

- **العوامل السياسية:** نوع نظام الحكم (سلطوي، ديمقراطي، إنتقالي)، موازين القوى والصراعات على السلطة بين مختلف الأطراف السياسية، العمليات السياسية الجارية (إنتخابات، عمليات السلام، إلخ)، وجود أطراف إقليمية ودولية فاعلة (عمليات حفظ السلام، البعثات السياسية الخاصة، الشركات المتعددة الجنسيات، إلخ).
- **العوامل القانونية:** الإطار الدستوري ودور القانون العرفي.
- **الإقتصاد:** توفر الموارد الطبيعية والبنية التحتية والاستثمارات رؤوس المتوقّرة لتمويل برامج إصلاح القطاع الأمني. تدني مستوى التنمية الإقتصادية قد يكون مؤشراً لوجود مشاكل كالفساد ومحاباة الأقارب والتمييز.
- **العوامل الإجتماعية:** المستوى المعيشي، التركيبة السكانية، دور المرأة في المجتمع، مستويات التعليم والهيكليات الإجتماعية.
- **التكنولوجيا:** حالة شبكات الإتصال، توفر إمكانية الوصول إلى الإنترنت، إلخ.
- **العوامل البيئية:** الجفاف، الفيضانات، الزلازل، إلخ.

يمكن تنفيذ إصلاح القطاع الأمني في أي دولة، إلا أن الحاجة الأكبر للإصلاح هي في الدول الخارجة من النزاعات أو في الدول الهشة. لاسيما حيث هناك حاجة ملحة لمنع عودة هذه النزاعات. هذا مع العلم أن خصائص مراحل مابعد النزاع تؤثر أيضاً على سير عمليات الإصلاح.

كما قد يبرز تداخل ملحوظ مع برامج أخرى ذات أهداف قد تكون متقاربة ولكن غير مماثلة لأهداف إصلاح القطاع الأمني على غرار برامج نزع الأسلحة وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في المجتمع والنشاطات المتعلقة بالعدالة الإنتقالية (انظر القسم ٢.٤). وأخيراً، يجب على الأطراف الدولية أن تقاوم نزعتها إلى الإستئثار بقيادة برامج إصلاح القطاع الأمني. فهذا دور الأطراف المحلية وحدها. والملكية المحلية هي من الشروط المسبقة لضمان نجاح برامج إصلاح القطاع الأمني وتأصيلها في مجتمع ما.

٢.٣ دورة البرنامج

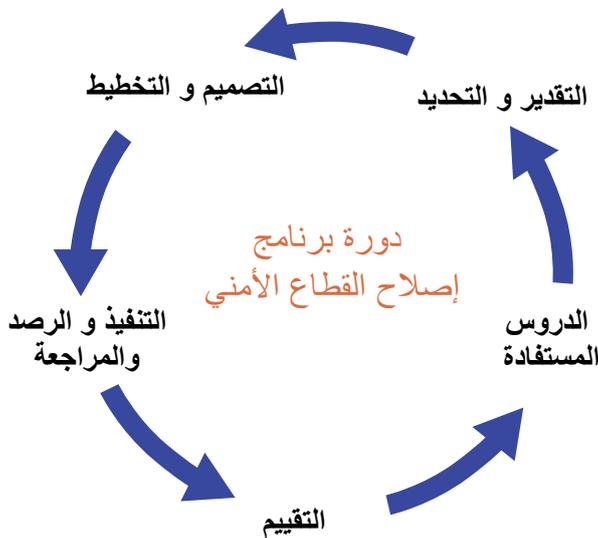
يُقصد بدورة البرنامج مسار البرنامج أو مدة حياة المشروع (أنظر الرسم رقم ٨). وهذا يشمل عادةً مراحل التقدير و التحديد، التصميم والتخطيط، التنفيذ، الرصد والمراجعة، التقييم والدروس المستفادة (مكتب الأمم المتحدة لأنظمة الرقابة الداخلية). يتناول هذا القسم كل واحدة من هذه المراحل بالتفصيل. ولكن، ولأسباب سبق أن سلطنا عليها الضوء في هذا الدليل (راجع الجزء ٣.٢ حول التنسيق)، من المهم الإشارة إلى أنه حيث يكون ممكناً، يجب تشجيع النشاطات المشتركة بين الأطراف الوطنيين والدوليين في كل مرحلة من مراحل دورة البرنامج.

«يجب أن يأتي تصميم البرنامج كنتيجة لعملية سليمة. يجب أن تتوفر الإستمرارية بين عمليتي التقييم وتصميم البرنامج وأن يتوفر على الأقل عدد محدد من الأشخاص المشتركين في العمليتين وإلا فسيحصل تفكك بين نتائج التصميم وأنشطة البرنامج. قد تحصل على عملية تقييم جيدة ولكن هذا لا يؤدي بالضرورة إلى برنامج جيد. كذلك، لا بد من وجود تداخل بين الأطراف المعنية بتصميم البرنامج وتلك المعنية بالتنفيذ لكي تتوفر الإستمرارية في المشروع عوضاً أن يكون مشرذماً.»

د.مالिका جوزيف

نائب مدير معهد السلام والدراسات حول النزاعات، الهند (٢٠١٠).

الرسم رقم ٨: دورة البرنامج



لا تختلف المراحل المتنوعة التي يمرّ بها برنامج إصلاح القطاع الأمني إلى حد كبير عن مراحل سائر البرامج التنموية. ولكن الإختلاف الكبير يكمن في المسائل التي يجب أخذها في الحسبان وكيف يجب التعامل معها بسبب طبيعة إصلاح القطاع الأمني.

- فإصلاح القطاع الأمني يتحدّى موازين القوى السائد ويؤدي إلى وجود رابحين وخاسرين.
- غالباً ما تركّز عمليات إصلاح القطاع الأمني على تغيير السلوكيات مواقف اصحاب المصلحة الرئيسيين كيف يتفاعلون مع بعضهم.
- نظراً إلى تعقيد برامج الإصلاح، من الصعب تحديد العلاقات غير الرسمية بين مختلف الأطراف و عزل أثر أنشطة عملية إصلاح القطاع الأمني.
- في معظم الأحيان، يصعب ترجمة النهج الشمولي الذي ينادي به إصلاح القطاع الأمني في مجال الإستراتيجيات أو السياسات على المستوى العملي.

إصلاح القطاع الأمني في الدول الخارجة من نزاع

غالباً ما يكون إصلاح مؤسسات الأمن والقضاء على رأس الأولويات في المجتمعات التي تنفض عنها غبار النزاعات وقد يلعب إصلاح القطاع الأمني دوراً حيوياً في منع عودة النزاع وتعزيز السلامة العامة في هذه المجتمعات. كذلك، توفر أوضاع ما بعد النزاع في معظم الأحيان فرصة سانحة لإطلاق عملية إصلاح القطاع الأمني لأن:

- النزاع المسلح (بمعظمه) قد إنتهى
- أطراف النزاع قد تكون مستعدة لتقديم تنازلات
- الحاجة إلى إصلاح القطاع الأمني ربما أثّرت أثناء مفاوضات السلام
- أحكام إصلاح القطاع الأمني قد تكون صُمّت إلى إتفاق السلام كجزء من خطة أكبر لبناء السلام
- الأطراف الخارجية قد تُستدعى لدعم نشاطات إصلاح القطاع الأمني وقد تكون مستعدة للقيام بذلك.

الرسم رقم ٧: إصلاح القطاع الأمني في السياقات الخارجة من النزاع

على الرغم من أنه يمكن إجراء إصلاح القطاع الأمني في كل الدول والمجتمعات إلا أن الحاجة الأكبر إلى مثل هذا الإصلاح تتركز في الدول حيث هناك حاجة ملحة لمنع عودة النزاع. تتسم المجتمعات الخارجة من نزاع بالعديد من الخصائص التي قد تؤثر تأثيراً ضخماً على عمليات الإصلاح وهي تتضمن:

نخبة محلية ضعيفة
دور مهيمن للعسكر
عنف حسب النوع الإجتماعي
دور قوي للمانحين
شعور الأطراف الخارجية بالإنهاك

إستمرار العنف
إختلال قطاع الأمن
إنهيار مؤسسات الدولة
السيولة المؤسسية
صلاحيات غير واضحة

تقتضي برامج إصلاح القطاع الأمني تحليلاً دقيقاً للسياق ويساعد اعتماد النهج القائم على تحليل السياق في التخفيف من المخاطر ويحسن إنتهاز الفرص. وهذا ما له الأثر الأكبر على نجاح برامج إصلاح القطاع الأمني بشكل عام.

قد يجلب الإنخراط في إصلاح القطاع الأمني في سياقات ما بعد النزاع معه عدداً من التحديات الملزمة لهذه البيئات (أنظر الرسم رقم ٧) وهي تشمل:

- إنهيار مؤسسات الدولة و/أو السيولة المؤسسية.
- التقلبات السياسية العالية وعدم وضوح المستقبل.
- وجود شعور متأصل بعدم الثقة بين المجتمع والسلطات العامة.
- مخلفات النزاعات الذي تحتاج إلى من يديرها.
- إن الأطراف الدولية التي تختار التدخل في مثل هذه الأوضاع ستواجه عدداً من الصعوبات الإضافية، ذلك أن تعدد الأطراف الوطنية والدولية يزيد من مخاطر الإزدواجية في العمل والتنافس. في هذه الحالة يصبح التنسيق، الذي هو شرط أساسي، عمليةً عالية التعقيد.

العناصر الرئيسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار لوضع برامج إصلاح القطاع الأمني

- ✓ فهم السياق والثقافة
- ✓ فهم المخاطر والحفاظ على المرونة
- ✓ التركيز على الملكية المحلية
- ✓ تحقيق التوازن بين الفاعلية والمساءلة
- ✓ إدماج مسائل النوع الاجتماعي
- ✓ التخطيط من أجل الإستدامة
- ✓ التركيز على بناء العلاقات والشراكات
- ✓ إعطاء الأولوية لبناء الثقة
- ✓ الإمتناع عن تقديم المشورة ما لم تُطلب مباشرةً

يتطلب الإنخراط في إصلاح القطاع الأمني الوقت والمرونة في التخطيط والتصميم والتنفيذ.

التصميم والتخطيط

بعد أن يتم تحليل البيانات ذات الصلة وما أن تفضي عملية التقدير إلى إتفاقٍ حول الإحتياجات، يستطيع الطرف المعني أن يبدأ بتصميم برنامج مناسب لإصلاح القطاع الأمني. ولدى وضع التصميم والمخططات لمثل هذه البرامج، من الأهمية بمكان الحرص على أنها تركز على مبادئ الملكية المحلية والإستدامة (راجع الجزء ٣,١). كما ينبغي على البرنامج الذي يتم اختياره أن يحرص على تحقيق التوازن بين الفاعلية و المساءلة. وفي النهاية، على البرنامج أن يركّز على بناء العلاقات والشراكات مع إعطاء الأولوية في الوقت عينه لتدابير بناء الثقة بين كافة الأطراف المعنية.

ثمة ناحية مهمة أيضاً لتصميم البرامج ولكن غالباً ما يتم إغفالها وهي عملية وضع المؤشرات التي تساعد على رصد نتائج وأثر البرنامج ومراجعتها وتقييمها. غالباً ما تؤخذ مؤشرات الرصد والمراجعة والتقييم في الاعتبار لدى إنجاز البرامج في حين يجب أن يتم تحديد هذه المؤشرات أثناء مرحلة التصميم والتخطيط، فهذا يوفر مؤشرات مبكرة حول التقدّم المُحرز ويضمن تنفيذ البرنامج بطريقة متناسقة مع الأهداف التي جرى تحديدها ويُسهّل إجراء التعديلات في حال واجه البرنامج أي صعوبات غير متوقّعة.

«الوقت الذي يتم تخصيصه لتصميم برامج إصلاح القطاع الأمني والتخطيط لها

نادراً ما يكون مضيعةً للوقت.»

اللواء المتقاعد مارك كارون

نائب رئيس الفريق الدولي لإصلاح القطاع الأمني (ISSAT).

التقدير والتحديد

التقدير هو عملية لجمع البيانات وتحليل المعلومات يتم القيام بها لتحقيق هدف محدد مسبقاً. تساعد نتائج عملية التقدير في فهم الإطار الاجتماعي-السياسي والإقتصادي للبلد المعني، وتحديد الهواجس الرئيسية في مجال الأمن والعدالة، وتحديد نقاط الدخول والعوامل الإيجابية والمُفسدة في آنٍ واحد. ويمكن لهذه المعلومات أن تُستخدم لوضع السياسات في قطاع محدد أو بلدٍ معين. أما عمليات التقدير فتوفّر أرضية صلبة لتصميم وتخطيط وتنفيذ برامج إصلاح القطاع الأمني كما تؤمّن مرجعاً يمكن إستخدامه لتقييم نتائج البرنامج والأثر الذي حقّقه.

أدوات التقدير الأساسية

✓ أداة تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر:

تُستخدم هذه الأداة لتحليل وضع معين قبل تصميم عملية محددة. ويمكن استخدام هذه الوسيلة لتسهيل نقاشات تشاركية ضمن مجموعات بهدف تحديد ومقارنة نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر المرتبطة بالوضع الذي يتم تحليله.

✓ تحليل أصحاب المصلحة:

الهدف من هذا التحليل هو تحديد أصحاب المصلحة المحتملين في برنامج إصلاح القطاع الأمني والعدالة وتحديد مصالحهم ونفوذهم/سلطتهم، وما إذا كان هذا النفوذ إيجابياً أم سلبياً للبرنامج. يمكن وضع هذه المعلومات على شبكة تظهر العلاقات و المصالح وما إذا كان النفوذ عالياً أم متدنياً.

✓ تحليل عدم إلحاق الأذى:

يساعد هذا التحليل في فهم الأثر الذي قد يخلفه برنامج ما على العلاقات في الدول الهشة. إن أظهر هذا التحليل أنّ برنامج المساعدة من شأنه أن يفاقم التوتر السائد في العلاقات أصلاً، فهذا يدفع القيمين على التحليل إلى التفكير ببرامج مساعدة بديلة بغية القضاء على الآثار السلبية.

✓ إطار القدرة والنزاهة:

سمح هذا الإطار للممارسين بتقدير الإحتياجات المؤسسية للإصلاح في بيئة ما بعد النزاع وبوضع برامج واقعية. يحدد إطار القدرة والنزاهة ثلاثة أبعاد أساسية للمؤسسات العامة: البعد الفردي، البعد التنظيمي والبعد الخارجي. وموازاة ذلك، يركّز على مجالين مهمين في إصلاح المؤسسات العامة هما القدرة والنزاهة. كما يساعد في تحديد كيفية تأثير كل منهما على قدرة المؤسسة على تنفيذ مهامها.

✓ التحليل السياسي والإقتصادي والإجتماعي والتقني والقانوني والبيئي والأمني (PESTLES):

هذا التحليل هو عبارة عن أداة تقدير على المستوى الكلي تتوخّى تأمين فهمٍ سياقي أوسع للدولة أو المنطقة التي ستشهد تنفيذ عملية إصلاح القطاع الأمني من خلال تحليل مختلف المؤشرات المحددة والمرتبطة ببعضها البعض.

أما المراجعة فهي عملية تقدير الأداء بشكلٍ منتظم بهدف تحسين الفعالية ومراجعة تخصيص الموارد وتوقع أي صعوبات محتملة. ومن جهتها، توصف عملية التقييم بأنها عملية تحديد قيمة أو أهمية نشاط أو سياسة أو برنامج ما ويشمل ذلك التقدير المنتظم والموضوعي لمشروع أو سياسة أو برنامج جاري تنفيذه أو تم إنجازه، وتقييم تصميمه وتنفيذه ونتائجه النهائية. (نقلاً عن: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - معايير جودة تقييم التنمية، ٢٠١٠).

معاً، يشكل الرصد والمراجعة والتقييم - وهو ما يُعرّف أيضاً بنشاطات MRE - جزءاً لا يتجزأ من عملية وضع برامج إصلاح القطاع الأمني. ويجب القيام بهذه العملية بشكلٍ مستمر أثناء مرحلة تنفيذ البرنامج وبعد إنجازه بصورة رسمية و ذلك لتقدير ما إذا كان البرنامج قد حقق الأهداف المرجوة منه. وبهدف تسهيل رصد ومراجعة وتقييم برامج إصلاح القطاع الأمني، يجب الحرص على أن المؤشرات المستخدمة هي محددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة زمنياً (وهو ما يُشار إليه أيضاً بمعايير SMART).

غالباً ما تُستخدم معايير SMART لتحديد مدى قوة مؤشر ما لأغراض الرصد:

- ✓ **محدد:** هل المؤشر محدد بما يكفي لقياس التقدّم؟
- ✓ **قابل للقياس:** هل البيانات متوفرة بكلفة وجهد معقولين؟
- ✓ **قابل للتحقيق:** هل الأهداف المحددة للمؤشر واقعية؟
- ✓ **ملائم:** هل يوفر المؤشر أداة موثوقة بها وواضحة لقياس النتائج؟
- ✓ **محدد زمنياً:** هل يحدد المؤشر تاريخاً معيناً لتحقيق النتيجة؟

كذلك، وضعت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي عدداً من المعايير المفيدة لتقييم برامج إصلاح القطاع الأمني:

- **الملاءمة:** مدى تناسب النشاط مع أولويات وسياسات المجموعة المستهدفة أو المستفيد أو الجهة المانحة.
- **الفاعلية:** وهي قياس مدى تحقيق نشاط ما للأهداف المرجوة منه.
- **الفعالية:** وهي قياس المخرجات - الكمية والنوعية - مقارنةً بالمدخلات.
- **الآثار:** التغييرات الإيجابية والسلبية التي يحدثها التدخل التنموي، بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، متعمد أم غير متعمد.
- **الإستدامة:** قياس ما إذا كانت الفوائد ستستمر بعد أن تسحب الجهات المانحة تمويلها.

آلية متينة للرصد والمراجعة والتقييم تسمح بتحديد كيف تم إستعمال الأموال، وتؤثر هذه العملية في قرارات تخصيص الموارد المستقبلية. فهي تساعد على إتخاذ القرارات حول الخيارات الأفضل. وعبر توفير البيانات الموضوعية حول نجاح أو فشل برنامجٍ ما، تساهم آليات الرصد والمراجعة والتقييم في تفادي تكرار الأخطاء عينها.

الأدوات الأساسية للتصميم والتخطيط

✓ نظرية التغيير:

إنها الخطة الأساسية التي تضع حجر الأساس الضروري لتحقيق الأهداف العامة لبرنامج إصلاح القطاع الأمني. وتشرح هذه الخطة كيف ينوي البرنامج تحقيق التغيير المرجو وكيف أنه سيؤثر بشكل ملموس على الوضع بطريقة معينة.

✓ تحليل الإطار المنطقي:

ونعني بذلك استخدام المؤشرات وتخطيط العملية وتحليل الأدوات والغايات التي من شأنها الانتقال من النظرية إلى العمل. ويشدد هذا التحليل على الحاجة إلى مفهوم يرتكز على الشعب وينطوي على جهود لتعزيز قدرات الأطراف المحلية.

✓ الإدارة القائمة على النتائج:

وهي إستراتيجية تهدف إلى تحسين الأداء والتوصل إلى نتائج قابلة للإثبات. وتشمل الإدارة القائمة على النتائج نواحٍ من التصميم والرصد والتقييم وتساهم في تحسين التعلّم وإدارة المخاطر والمساءلة.

✓ النهج المتكامل في إدارة المشاريع:

يُقصد بهذا النهج: التخطيط والتنظيم وإدارة الموارد من أجل إنجاز الأهداف المحددة للمشروع. هذا النهج يقتدي بمراقبة مركزية لعدد من المشاريع التي تكون مترابطة من جهة محتواها وتنظيمها وتوقيتها.

تنفيذ البرنامج

يتعلّق إصلاح القطاع الأمني بشكلٍ أساسي ببناء القدرات. وهو لا يقتصر فقط على جعل المؤسسات العامة أكثر كفاءة، بل المساعدة على بناء مؤسسات توفّر الأمن والعدالة بطريقة تخدم مصالح الدولة والشعب على حدٍ سواء. وفي حين أن الكثير من البرامج التي يتم إطلاقها لهذا الغرض تتركز أساساً حول قطاع فرعي واحد (الشرطة، الدفاع، القضاء، الخ) فإن إتباع مبادئ إصلاح القطاع الأمني يعني اعتماد نهج شمولي يتخطى المواضيع المحددة من أجل تحليل أوجه التكامل والترابط والاختلافات بين القطاعات الفرعية. ويلعب هذا التحليل والنهج التكاملية دوراً بارزاً في التنفيذ الفعال لبرامج إصلاح القطاع الأمني. وهذا بدوره له انعكاسات على إجراءات وضع برامج إصلاح القطاع الأمني لأن نقاط الدخول والترابط بين سائر أطراف القطاع الأمني والعدلي والتحديات المحتملة ستختلف وفقاً للمؤسسات المستهدفة بهذا الإصلاح (الشرطة، الجيش، القضاء) ووفقاً لمجال الإصلاح (بناء القدرات، الحوكمة، إلخ).

الرصد والمراجعة والتقييم

الرصد هو عملية مستمرة تستخدم الجمع المنتظم للبيانات لتزويد إدارة مشروع ما وأصحاب المصلحة الأساسيين فيه بمؤشرات مبكرة حول التقدّم المحرّز وتحقيق الأهداف المرجوة.

وتجدر الإشارة إلى أنه يُنصح أحياناً بالتغاضي عن العناصر المفسدة أو تهميشها، ولكن لا يمكن تحقيق إستدامة برامج إصلاح القطاع الأمني على المدى البعيد ما لم يتم تشجيع العناصر المفسدة على تأييد العملية عبر تسليط الضوء على فوائد برنامج الإصلاح.

محدودية القدرات

النقص في القدرات البشرية والمالية يكون على أشكالٍ مختلفة مما ينعكس على الأجهزة الأمنية والقضائية كما على المواطنين الذين يتلقون هذه الخدمات وكذلك على الأطراف التي تطلق برامج إصلاح القطاع الأمني. أما أبرز القيود فقد تنتج عن الأسباب التالية:

- نقص في التمويل
- نقص في القدرات المؤسسية
- نقص في المعارف التقنية والموضوعية
- نقص في القدرة على إمتصاص عمليات إصلاح القطاع الأمني والعدلي
- عدم القدرة على التكيف مع التغيير الذي يطال المؤسسات

الجدول الزمني

علمية وضع الجدوال الزمنية تواجه تحدياً كبيراً لأنها تخضع عادةً للأولويات التي تحددها الأطراف الوطنية والدولية المنخرطة في إصلاح القطاع الأمني. وغالباً ما تختلف هذه الأولويات بين طرف وآخر، كما أن الأولويات الخاصة بطرفٍ واحد قد تتبدل مع الوقت وفقاً للتطورات الجارية في البلد. على سبيل المثال، قد تعلن حكومة وطنية ما أن إصلاح القطاع الأمني هو أولوية بالنسبة إليها أثناء ولاية برلمانية ما، ولكن قد لا يكون هذا الموضوع أولويةً بالنسبة إلى الولاية البرلمانية التالية. أضف إلى ذلك أن الطبيعة السياسية لإصلاح القطاع الأمني تعني أيضاً أنه رهين التطورات الجارية داخل الدولة المضيفة. وعلى الرغم من أن توقيع إتفاق للسلام قد يضع إصلاح القطاع الأمني على الأجندة السياسية، قد تتأخر مسيرته نتيجة أحداث مثل إنقلابات أو حالات تمرد. وبهدف خفض آثار هذه التقلبات، لابد من القيام بعملية تقدير تسبق بدء الإصلاح ويجب ترك هامش من المرونة لدى تصميم برامج إصلاح القطاع الأمني والتخطيط لها.

الدروس المستفادة وأفضل الممارسات

لا يعد تقدير الأثر البعيد المدى للبرامج السبب الوحيد الذي يقف وراء إجراء الرصد والمراجعة والتقييم. فكما هو مذكور أعلاه، يمكن لهذه الآلية أن تكون بمثابة تمرين يسمح بإستخلاص الدروس وتحديد أفضل الممارسات بغية اعتمادها في المراحل اللاحقة من البرنامج أو

في أي مشاريع مستقبلية. وبما أن مفهوم إصلاح القطاع الأمني ما زال جديداً نسبياً، فإن عدد البرامج التي تم تقييمها وتوثيقها حتى الساعة ما زال محدوداً أيضاً. ولكن رغم ذلك، قامت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي بمراجعة عدد من التجارب التي أدت إلى استخلاص الدروس التالية:

- في معظم الأحيان، يتم استهداف مؤسسات القطاع الأمني والعديلي بشكل فردي بدلاً من جعلها جزء من نظام شامل ومترايط.
- تعاني دولٌ عدة من نقص في القدرات البشرية والمالية و/أو المؤسساتية التي تُعد ضرورية لإستدامة برامج إصلاح القطاع الأمني.
- غالباً ما يفتقر المشرفون على تنفيذ برامج إصلاح القطاع الأمني إلى الفهم السياسي والتقني لإصلاح القطاع الأمني ولا سيما دور آليات الرقابة وكيفية دعمها.

وتجدر الإشارة إلى أن بناء مجتمع من المهنيين في مجال إصلاح القطاع الأمني عبر أثير الإنترنت يشجّع على توثيق وتبادل الخبرات ويساهم إلى حد بعيد في جمع عدد من الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال إصلاح القطاع الأمني.

٣. ٣ تحديات وضع برامج إصلاح القطاع الأمني

تشكّل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المذكورة أعلاه مقدّمة إلى بعض التحديات الشائعة التي قد تواجهها الأطراف الوطنية والدولية المنخرطة في إصلاح القطاع الأمني أثناء تنفيذ مشروع ما. في ما يلي مناقشة لبعض هذه التحديات.

المتحاورون

لعل أحد أكبر التحديات التي تعترض إصلاح القطاع الأمني هي الحرص على أن كافة الأطراف المعنية لديهم الأهداف عينها. وي طرح هذا الأمر تحدياً كبيراً نظراً إلى تعدد الأطراف المعنية ولكون إصلاح القطاع الأمني يمَسُّ بمسائل حساسة سياسياً غالباً ما تُفضي عن رابح وخاسر. قد تُبدي بعض الأطراف المعنية اهتماماً ضئيلاً أو عدم إهتمام في عملية إصلاح القطاع الأمني، بينما قد يكون للبعض الآخر أجندة سرية خاصة. لذا، من الأهمية مكان - لا سيما في البداية - تحديد العناصر المؤيِّدة والمفسدة المحتملة لعملية الإصلاح.

الجزء الرابع

المسائل الشاملة والعمليات المرتبطة بها

يشمل إصلاح القطاع الأمني عدداً كبيراً من المسائل كإصلاح القضاء ودور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. ولكن غالباً ما تركز الأطراف الفاعلة نشاطاتها - وإن بشكلٍ شمولي - على قطاعٍ فرعي واحد. إلا أن بعض القضايا على غرار النوع الاجتماعي ونزع سلاح المقاتلين وإعادة إدماجهم في المجتمع، والمسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة يجب أن تؤخذ في الحسبان في كل النشاطات وفي كافة القطاعات الفرعية المرتبطة بها. فيمكن للمسائل الشاملة أن تترك أثراً ملحوظاً على كيفية تصميم برامج إصلاح القطاع الأمني وتنفيذها. في ما يلي مناقشة أكثر تفصيلاً لهذه المسائل.

١.٤ إصلاح القطاع الأمني وعدسة النوع الاجتماعي

يشير النوع الاجتماعي إلى الأدوار والعلاقات والخصال الشخصية والمواقف والسلوكيات والقيم التي يعزوها المجتمع إلى الرجال والنساء والفتيان والفتيات (فلاسيك، ٢٠٠٨، صفحة ٣ - ١١). وبالتالي، يُقصد بـ «النوع الاجتماعي» الإختلافات بين الرجل والمرأة، بينما يُقصد بـ «الجنس» الإختلافات البيولوجية بين الذكور والإناث. تختلف الأدوار المعوزة إلى كل نوع اجتماعي إلى حد كبير من ثقافة إلى أخرى وحتى ضمن الثقافة الواحدة، وهي قد تتغير مع مرور الزمن.



«فهم دور المرأة في المجتمع يعتبر مسألة مهمة جداً في إطار عمليات بناء الإستقرار في منطقة ما... إذا كانت المرأة هي المسؤولة يومياً عن إعالة عائلتها وتأمين المأكل والمشرب لها، فإن إرسال دوريات إلى المناطق التي تعمل فيها المرأة سيعزز الأمن ويسمح للمرأة بالإستمرار بنشاطاتها. إنها عملية تقدير تكتيكية... إن خلق الظروف المواتية للحياة اليومية هو أمر حيوي من وجهة نظر أمنية لأنه يؤمن أرضية للإستقرار».

العميد كارل أنغلبركستن، قائد مجموعة القتال التابعة لدول الشمال الأوروبي

العنف المسلح في البرازيل

في البرازيل، يشكّل الرجال والفتيان الغالبية الساحقة لضحايا ومرتكبي العنف المسلح. وتؤكد الأبحاث أن النوع الإجتماعي هو عاملٌ أساسي في ذلك ويعود السبب بشكلٍ كبير إلى المعايير الإجتماعية-الثقافية التي تربط السلاح بالذكورة. فحمل السلاح يمكن أن يكون طريقةً لإثبات «الرجولة الحقيقية» علناً من أجل الحصول على الإحترام. كما أن سوء إستخدام السلاح على يد الفتيان والرجال غالباً ما يتم الإحتفاء به في الثقافة الشعبية البرازيلية وهو أمر مقبول إجتماعياً لا بل متوقَّع لا سيما في صفوف الشبان المهمَّشين.

في ريو دي جانيرو مثلاً، من المرجح أن يموت الشبان من جراء العنف المسلح أكثر من كل أسباب الوفاة الأخرى مجتمعةً. تعاني البرازيل من أعلى نسبة جرائم قتل في العالم مع ٣٥ ألف حالة وفاة بالسلاح الناري كل عام. والبرازيليون هم أربع مرات أكثر عرضة للوفاة من جراء السلاح مقارنةً بسائر سكان العالم.

كرستن فالاسك، دور النوع الاجتماعي في إصلاح القطاع الأمني، ص ١٠

إطلاق عملية جامعة تضم الرجال والنساء من كافة الفئات العمرية والإثنية تساهم في جعل مؤسسات الأمن والقضاء أكثر تمثيلاً وتشاركية. إضافةً إلى أن عملية إصلاح القطاع الأمني التي تستجيب لإحتياجات الأمن الإنساني وتأخذ في الاعتبار النوع الاجتماعي إنما تعزز إيصال الخدمات الأمنية عبر خلق مؤسسات أمنية أكثر تمثيلاً، الأمر الذي يجعلها أكثر موثوقية وإستجابة وفاعلية. كما يؤدي ذلك إلى تحسين أداء القطاع الأمني لجهة منع العنف الجنساني والتعامل معه بشكلٍ أفضل. فضلاً عن ذلك، فإن قطاع الأمن والقضاء المتوازن من حيث النوع الاجتماعي يكون في موقع أفضل لتنفيذ الرقابة والمساءلة بكفاءة.

«كان البحث عن الأسلحة من المهام اليومية في كوسوفو... وكان ذلك شبه مستحيل بدون وجود نساء ضمن الفريق. إذا كنت تشتبه بأن السلاح مخبأً في قرية ما، فإن دخول المنازل أكثر سهولة إذا كان الفريق يضم رجالاً ونساءً. فالمرأة الجنديّة تستطيع التحاور مع نساء

وبالنظر إلى كون الرجال والنساء من كافة الفئات العمرية ومن مختلف الإثنيات يتأثرون بطرق مختلفة بنقص أو غياب خدمات الأمن والعدالة، من الضروري أن تأخذ برامج الإصلاح الأمني بعين الاعتبار الاحتياجات والهواجس المتنوعة لهاتين الفئتين المختلفتين. عدسة النوع الاجتماعي هي أداة عملية يمكن استخدامها للبحث عن معلومات تتعلق باحتياجات وتوقعات ومشاركة الرجال والنساء من كافة الفئات العمرية والإثنيات والمواقع الجغرافية. ذلك أن استعمال عدسة النوع الاجتماعي يسمح بسد الثغرات وتفادي تجاهل بعض الفئات أثناء وضع البرامج.

أمثلة عن العنف على اساس الجنس	
الرجال والفتيان	النساء والفتيات
<p>العنف المسلح</p> <p>عالمياً، يُقدَّر أنه كل عام يتعرض أكثر من مليون شخص للإصابة بطلق ناري، وأن ٢٠٠ ألف شخص يقعون ضحية جريمة قتل بالأسلحة النارية و٥٠ ألفاً يرتكبون الانتحار بواسطة السلاح. وتفيد منظمة الصحة العالمية أن ٩٠٪ من الإصابات بالأسلحة النارية هي من الذكور.</p>	<p>العنف المنزلي</p> <p>أظهرت دراسة شملت دولاً مختلفة أجرتها منظمة الصحة العالمية في العام ٢٠٠٥ أنه في معظم الدول تعرّضت ما بين ٢٩٪ و ٦٢٪ من النساء للعنف الجسدي أو الجنسي على يد شريكها.</p>
<p>التحرّش بالأطفال</p> <p>تذكر منظمة الصحة العالمية دراسات دولية تحدد حالات التحرش بالفتيان بنسبة ٥ إلى ١٠٪.</p>	<p>الإتجار بالبشر</p> <p>سنوياً، يتم الإتجار بنحو ٥٠٠ إلى ٧٠٠ ألف امرأة وفتاة عبر الحدود الدولية.</p>
<p>الإغتصاب</p> <p>أظهرت دراسة حول المساجين أجريت في العام ٢٠٠٠ في سبع منشآت للسجون في الولايات المتحدة أن ٢١٪ من المساجين قد تعرّضوا مرة واحدة على الأقل للإتصال الجنسي بواسطة الإكراه أو تحت الضغط وأن ٧٪ منهم قد تعرّضوا للإغتصاب.</p>	<p>العنف الجنسي</p> <p>لقد تبيّن أن العنف الجنسي يرتفع قبل، وأثناء، وبعد النزاعات المسلحة وخير دليل على ذلك هو رواندا حيث تشير التقديرات إلى أن عدد الفتيات والنساء اللواتي تعرّضن للإغتصاب يتراوح بين ١٥,٧٠٠ و ٥٠٠ ألف.</p>
<p>مذابح إنتقائية بحسب الجنس</p> <p>أسفرت مذبحه سريبرينيتشا في تموز/يوليو ١٩٩٥ عن قتل حوالي ٨ آلاف بوسني مسلم من الذكور.</p>	<p>تشويه الأعضاء التناسلية</p> <p>وفقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان، تعرّضت ١٣٠ مليون فتاة وامرأة لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، كما أن مليوني فتاة معرضة لهذا الخطر كل عام.</p>
<p>العنف ضد المثليين</p> <p>أظهرت دراسة أجرتها الشبكة الروسية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية شارك فيها أكثر من ٣,٥٠٠ مثلي ومثلية أن ٢٦,٥٪ من المستجيبين وقعوا ضحية العنف الجسدي بسبب الكره على أساس الميل الجنسي.</p>	

(كريستين فالاسيك، إصلاح القطاع الأمني والنوع الاجتماعي، مجموعة أدوات النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني، صفحة ٤).

يحسّن الاهتمام بالأمن الإنساني والنوع الاجتماعي عملية إصلاح القطاع الأمني عبر تعزيز الشعور بالملكية المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى مشاركة المجموعات المعنية من السكان ويزيد فاعلية قطاعي الأمن والقضاء. ولعل الأهم هو أنه يضمن توفير خدمات أمن وقضاء فاعلة بواسطة المؤسسات الأمنية.

٢.٤ العمليات المتصلة

نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في المجتمع (DDR)



UN Photo/Marina Perret

يُقصد بنزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في المجتمع (DDR) العملية التي تساهم في إحلال الأمن والاستقرار في فترة التعافي التي تلي النزاع وذلك عبر نزع السلاح من أيدي المقاتلين وإخراجهم من الهيكليات العسكرية غير النظامية ومساعدتهم على الاندماج اجتماعياً وإقتصادياً كمدنيين (المصدر: المعايير المتكاملة لنزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في المجتمع الصادرة عن الأمم المتحدة، ٢٠٠٦). وتُعتبر هذه العملية شرطاً مسبقاً من أجل تحقيق الاستقرار والأمن في بيئة ما بعد النزاع. وبالتالي، فإن برامج الـ DDR مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنشاطات إصلاح القطاع الأمني ويمكن لأحدهما أن يؤثر إلى حد كبير على الآخر. على سبيل المثال،

يمكن لوجود للمقاتلين المسلحين أن يؤثر جدياً على عمل مؤسسات الأمن والقضاء الحديثة التأسيس. ومن ناحية أخرى، ينبغي على المجتمع أن يكون مهيباً لتقبل المقاتلين القدامى كجزء منه وكضباط شرطة معينين حديثاً مثلاً بدون الشعور بالخوف من هؤلاء. الإعتقاد السائد غالباً هو أن برامج DDR يجب أن تسبق إصلاح القطاع الأمني لأنها عادةً قصيرة الأمد وتحصل عامةً فور انتهاء النزاع. ولكن عملياً، يجب تنفيذ النشاطين معاً في الوقت عينه وبطريقة منسقة بهدف تحقيق أفضل النتائج.

مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة



UN Photo/Tim McKelvey

يشكل وجود الأسلحة الصغيرة والخفيفة في المجتمعات الخارجة من نزاع مسألة أساسية أخرى يجب التعامل معها. فاستمرار الانتشار الواسع لهذه الأسلحة يمكن أن يؤثر بشكل كبير على برامج إصلاح القطاع الأمني في حال تم استعمالها لمقاومة مؤسسات القانون أو لخلق حالة من انعدام الأمن حيث تغيب مؤسسات الدولة أو يتم إضعافها في حال وُجدت. لذا، من الضروري خوض جهود مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة التي تتبع عادةً عملية نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة

إدماجهم في المجتمع بالتنسيق مع برامج إصلاح القطاع الأمني. ويكون ذلك صعباً لأن المدنيين قد يملكون دوافع عدة تحملهم على الاحتفاظ بالأسلحة الصغيرة حيث يكون القطاع الأمني غير قادر على توفير الأمن بشكل ملموس.

المنزل لأن المرأة غالباً ما تثق بالمرأة أكثر وهذا ما يخفف من خطر تصعيد الموقف»

لارس ويترسكوغ، سويدنت

يمكن استخدام استراتيجيتين متكاملتين من أجل إدماج احتياجات وتوقعات ومشاركة الرجال والنساء من مختلف الإثنيات والأعمار في إصلاح القطاع الأمني. أول إستراتيجية هي: "إدماج النوع الاجتماعي"، أي الأخذ في الاعتبار أثر السياسات والبرامج على الرجال والنساء بما في ذلك المبادرات الخاصة التي يتم تصميمها للتعاطي مع الاحتياجات المختلفة لكل فئة في مجالي الأمن والقضاء. الإستراتيجية الثانية هي: "تعزيز المشاركة المتساوية" بين الرجال والنساء في عمليات إصلاح القطاع الأمني وفي مؤسسات الأمن والقضاء.

وتشمل نقاط الدخول التي يمكن من خلالها إدماج مسائل النوع الاجتماعي: التقييم، السياسات والبروتوكولات الأمنية، التوظيف، إستقدام الموظفين، المحافظة على الموظفين، الترقية، التدريب، الهيكليات المؤسسية، العمليات، اللوجستيات، البنية التحتية والرقابة.

مبادرات النوع الاجتماعي ضمن برامج إصلاح القطاع الأمني		
النشاطات الخارجية	النشاطات الداخلية	
<ul style="list-style-type: none"> • التدريب التقني حول كيفية مقابلة ضحايا العنف الجنسي، ومنع الإتجار بالبشر وكيفية مع التعامل مع الإعتداء الجنسي ضد الرجال • بناء قدرات منظمات المجتمع المدني حول النوع الاجتماعي • مبادرات محددة لمنع العنف حسب الجنس والاستجابة له وتجريمه 	<ul style="list-style-type: none"> • تدريب للتوعية حول النوع الاجتماعي • تدريب حول التحرش الجنسي • مدونات السلوك • شبكات الإتصال بين أشخاص متخصصين • بامور النوع الاجتماعي • المراجع ككتيبات الإرشاد حول إدماج مسائل النوع الاجتماعي 	إدماج النوع الاجتماعي
<ul style="list-style-type: none"> • التعاون مع المنظمات الرجالية والنسائية لجمع المعلومات وإحالة الضحايا وصياغة السياسات الأمنية، والرقابة على القطاع الأمني، إلخ. • بناء قدرات المنظمات النسائية في مجال إصلاح القطاع الأمني والمسائل الأمنية بشكل عام. 	<ul style="list-style-type: none"> • تدابير لزيادة توظيف المرأة والإحتفاظ بها في العمل وتطويرها مهنيًا • سياسات وممارسات في مجال الموارد البشرية مراعية للنوع الاجتماعي والعائلة. • الجمعيات/المجموعات/الإتحادات النسائية 	المشاركة المتساوية بين المرأة والرجل

العدالة الإنتقالية

تهدف آليات العدالة الإنتقالية إلى معالجة قضايا المساءلة عن جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من المشاكل الناجمة عن النزاعات بهدف تعزيز روح المصالحة بين الخصمين السابقين وإرساء أسس متينة للسلام. وهي غالباً ما تكون مرتبطة بالمسائل الوارد ذكرها أعلاه ويمكن اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من برامج إصلاح القطاع الأمني لا سيما في فترة ما بعد النزاع. ويكتسب التركيز على هذه المسألة أهمية خاصة لكونها تساعد على تعزيز الثقة في سلطات الدولة مما يضمن مصداقيتها. وفي هذا الصدد، فإن العدالة الإنتقالية قادرة على وضع حجر الأساس الضروري لإرساء عدالة فاعلة وقابلة للمساءلة، وآليات رقابة تخدم الهدف الأكبر لإصلاح القطاع الأمني.



UN Photo/Albert Comandez Farnair

الإنتخابات

تقدّم الإنتخابات فرصاً يمكن استخدامها كنقطة دخول إلى إصلاح القطاع الأمني ولكنها أيضاً تطرح تحديات بالنسبة إلى الإصلاح. في بعض الحالات، تكون الإنتخابات مرحلة مهمة في عملية بناء السلام التي تشمل أيضاً أبعاداً من إصلاح القطاع الأمني. وعلى سبيل المثال، نذكر الإنتخابات التي تأتي نتيجة لتعديلات في الدستور والتي تؤثر على بعض أوجه إصلاح القطاع الأمني، أو الإنتخابات التي تقدّم مناسبة لإطلاق نقاش عام حول عناصر مقترحة لقطاع الأمن و/أو القضاء. في بعض الحالات، يمكن للإنتخابات أن توضع هذه المسائل على أجندة اللجان البرلمانية وأن تعطى الطابع السياسي الملح.

مقترحة لقطاع الأمن و/أو القضاء. في بعض الحالات، يمكن للإنتخابات أن توضع هذه المسائل على أجندة اللجان البرلمانية وأن تعطى الطابع السياسي الملح.

مكافحة الألغام

إنها النشاطات التي تهدف إلى تخفيف الأثر الاجتماعي والإقتصادي والبيئي للألغام وغيرها من المخلفات المتفجرة للحرب. وتضم النشاطات الأساسية في هذا الصدد: التوعية حول مخاطر الألغام، إزالة الألغام لأغراض إنسانية، مساعدة الضحايا، إتلاف مخزون الألغام الأرضية، إضافة إلى جهود المناداة ضد استخدام الألغام المضادة للأفراد. تسمح نشاطات نزع الألغام بإعادة النازحين إلى ديارهم وخلق فرص العمل، ويمكن أن تُستخدم كمدخل غير خطير إلى الإنخراط في نشاطات أوسع لإصلاح القطاع الأمني. كذلك يشكّل نزع الألغام



UN Photo/ERIC KANALISTAN

أداة لبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة من خلال كشف المعلومات حول مخزون وحقوق الألغام كجزء من إتفاق للسلام. وهذا بدوره يمهّد الطريق لنشاطات إصلاح القطاع الأمني مستقبلاً. وأخيراً، يرتبط نزع الألغام ارتباطاً وثيقاً بنزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في المجتمع (تأمين الوظائف للمقاتلين القدامى من خلال نشاطات نزع الألغام) ومراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة (إتلاف المخزون) - وهما عميلتان لهما أثر كبير على برامج إصلاح القطاع الأمني.

الجزء الخامس المراجع ومعجم المصطلحات الأساسية

١.٥ المراجع الأساسية المستخدمة في وضع هذا الدليل

- Bryden, Alan and Heiner Hänggi (eds.) (2004), *Reform and Reconstruction of the Security Sector* (Münster: LIT Verlag).
- — (2005), *Security Governance in Post-Conflict Peacebuilding* (Münster: LIT Verlag).
- Brzoska, Michael (2003), "Development Donors and the Concept of Security Sector Reform," Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), Occasional Paper No. 4 (Geneva: DCAF), November.
- Hänggi, Heiner (2003), "Making Sense of Security Sector Governance," in *Challenges of Security Sector Governance*, ed. Heiner Hänggi and Theodor H. Winkler (Münster: LIT Verlag).
- — (2009a), "Security Sector Reform," in *Lexicon on Post-Conflict Peacebuilding*, ed. Vincent Chetail and Marc Roissard (Oxford: Oxford University Press).
- — (2009b), "Security Sector Reform in Post-Conflict Settings: Concepts, Policy and Practice" in *Overcoming Armed Violence in a Complex World. Essays in Honour of Herbert Wulf*, ed. Michael Brzoska and Axel Krohn (Opladen and Farmington Hills: Budrich UniPress), pp. 119–42.
- Nathan, Laurie (2007), *No Ownership, No Commitment: A Guide to Local Ownership of Security Sector Reform* (Birmingham: University of Birmingham).
- — (OECD 2007), *OECD DAC Handbook on Security System Reform (SSR): Supporting Security and Justice* (Paris: Organization for Economic Co-operation and Development).
- Short, C. (1999), "Security Sector Reform and the Elimination of Poverty," Centre for Defence Studies, King's College, London (March 9).
- United Nations (2006), *Integrated DDR Standards*.
- United Nations (2008), *Securing Peace and Development. The Role of the United Nations in Supporting Security Sector Reform. Report of the Secretary-General, A/62/659-S/2008/39* (23 January).
- Valasek, Kristin (2008), 'Security Sector Reform and Gender' in *Gender and Security Sector Reform Toolkit*, ed. Megan Bastick and Kristen Valasek (Geneva: DCAF, OSCE/ODIHR, UN-INSTRAW).

٢.٥ مراجع إضافية

- Bayley, David (1999), "The Contemporary Practices of Policing: A Comparative View," in *Civilian Police and Multinational Peacekeeping – A Workshop Series: A Role for Democratic Policing* (Washington D.C.: National Institute of Justice).
- Brzoska, Michael and David Law (eds.) (2006), "Security Sector Reconstruction and Reform in Peace Support Operations", Special Issue of *International Peacekeeping* (vol. 13 no. 1, March).
- Commission on Human Security (2003), *Human Security Now: Protecting and Empowering People* (New York: Commission on Human Security), available at <http://www.humansecurity-chs.org/finalreport>.

٣.٥ معجم المصطلحات الأساسية

نهج 3C

نهج التناسق والتنسيق والتكامل. وهو يسعى إلى تعزيز نهج انخراط الحكومة بأسرها ونهج انخراط النظام بأسره في محاولة لتحقيق هدف مشترك.

الوصول إلى العدالة

وصول الناس إلى أنظمة قضائية فعالة وعادلة وخاضعة للمساءلة سواءً كانت رسمية أو غير رسمية لحماية الحقوق وتسوية النزاعات ومكافحة إساءة استخدام السلطة.

المساءلة

الالتزام أو القدرة على تحمل المسؤولية أو مساءلة الفرد عن أفعاله -أو الاستعداد لذلك- وفقاً لخطوط تتسم بالشفافية.

التقييم المبدئي

عملية جمع للبيانات وتحليل للمعلومات والتي يتم تنفيذها لدعم غرض محدد سلفاً. وفي سياق مشروع إصلاح القطاع الأمني من الطبيعي إجراء تقدير للاحتياجات الأولية أثناء المرحلة التأسيسية.

عمليات التدقيق

نهج منتظم ومنضبط لتقدير مدى فاعلية إدارة المخاطر والمراقبة وعمليات الحكم وتحسين ذلك.

التغيير السلوكي

أي تحول أو تعديل في طريقة سلوك الأفراد أو أداء منظمة ما لمهامها ووظائفها.

حرس/شرطة الحدود

قوات الجيش أو الشرطة التي تراقب الحدود الوطنية.

القدرة

قدرة الفرد أو المنظمة على أداء المهام المكلفة بها بنجاح.

إطار القدرة والنزاهة

أداة تقدير رئيسية تُمكن الممارسين من تقييم احتياجات الإصلاح المؤسسي ووضع برامج واقعية في سياقات ما بعد النزاع. ويحدد إطار القدرة والنزاهة ثلاثة أبعاد أساسية للمؤسسات العامة: الفردي والمؤسسي والخارجي. بالتزامن مع ذلك، فإنه يركز على اثنين من مجالات الإصلاح المركزية في المؤسسات العامة: القدرة والنزاهة، وهو يساعد في تحديد كيفية تأثيرهما على قدرة المؤسسات على تنفيذ صلاحياتها.

بناء القدرات

البرامج والعمليات التي تعمل على تمكين وتحقيق التنمية المستقلة للمستفيدين. يمكن تطبيق بناء القدرات على كل من الأفراد والمؤسسات.

عجز في القدرة

نقص أو غياب القدرات الذي يحول دون أداء الفرد أو المنظمة للوظائف بنجاح.

Commission of the European Communities (2006), *A Concept for European Community Support for Security Sector Reform*, COM 253 final (24 May).

Council of the European Union (2005), *EU Concept for ESDP support to Security Sector Reform (SSR)*, 125664/4/05 REV 4 (13 October).

— — (2006), *Council Conclusions on a Policy Framework for Security Sector Reform*. 2736th General Affairs Council Meeting (Luxembourg, 12 June).

Department for International Development (DFID) (2000), *Poverty and the Security Sector*, Policy Statement (London: UK Department for International Development).

Folke Bernadotte Academy (n.d), *Security Sector Reform- An Introduction*, video available at <https://www.youtube.com/watch?v=SMSt6LYqynE>.

Global Facilitation Network for Security Sector Reform (2007), *A Beginner's Guide to Security Sector Reform (SSR)* (Birmingham: GFN-SSR), available at <https://www.ciaonet.org/catalog/17005>

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (2007), *Good Governance Practices for the Protection of Human Rights* (New York and Geneva: United Nations).

OECD (2002), *Glossary of Key Terms in Evaluation and Results-Based Management* (Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development).

— — (2005), *Security System Reform and Governance. Policy and Good Practice*, DAC Guidelines and Reference Series (Paris: Organization for Economic Co-operation and Development).

United Nations (1979), *Code of Conduct for Law Enforcement Officials*, A/RES/34/169.

— — (2005), *In Larger Freedom: towards Development, Security and Human Rights for All. Report of the Secretary-General*, A/59/2005 (21 March).

— — (2008), *Ensuring Peace and Development. The Role of the United Nations in supporting Security Sector Reform. Report on Security Sector Reform*, A/62/659- S/2008/39 (23 January).

— — (2013), *Security of States and Societies. Strengthening United Nations Support to Security Sector Reform. Report on Security Sector Reform*, S/2013/ 480 (13 August)

— — (2014), *Security Council Resolution 2151 on Security Sector Reform*, S/RES/ 2151 (28 April)

— — Development Programme (1994), *Human Development Report 1994* (New York: Oxford University Press).

— — Development Programme (2002), *Justice and Security Sector Reform: BCPR's Programmatic Approach* (New York: UNDP).

— — General Assembly (2008), *Report of the Special Committee on Peacekeeping Operations and its Working Group*, 2008 Substantive Session (10 March-4 April and 3 July 2008), A/62/19.

World Bank (1998), *Public Expenditure Management Handbook* (Washington D.C.: World Bank).

— — (2011), *World Development Review* (Washington D.C.: World Bank).

التعامل مع الماضي

الاعتراف بحقوق الضحية وواجبات الدولة في محاربة الإفلات من العقاب عندما تقع انتهاكات جماعية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. يشمل التعامل مع الماضي تنفيذ جملة من النشاطات التي تهدف إلى ضمان هذه الحقوق والواجبات في المجالات التالية: الحق في المعرفة، الحق في العدالة، الحق في التعويض، ضمان عدم التكرار.

الأطراف الأمنية الأساسية

الأطراف الرئيسية المعنية بالأمن، وهي تلك المنوط بها استخدام القوة أو تنفيذ القانون مثل الجيش والشرطة والقوات شبه العسكرية والإستخبارات وأجهزة الأمن وحرس الحدود والجمارك وقوات الاحتياط والوحدات الأمنية المحلية وقوات الدفاع المدني والحرس الوطني. يمكن أن يشير هذا المصطلح أيضاً إلى الأجهزة الحكومية أو النظامية التي توفر الأمن.

الفساد

إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية.

القانون العرفي

قاعدة أو ممارسة شائعة وتقليدية أصبحت جزءاً أساسياً من السلوك المقبول والمتوقع في المجتمع ويتم التعامل معها على أنها مطلب قانوني.

إصلاح قطاع الدفاع

سلسلة منسقة من الإجراءات مصممة من أجل تحسين كفاءة وفاعلية القوات المسلحة للدولة.

إزالة الألغام

الأنشطة التي تؤدي إلى إزالة الألغام وأخطار الذخائر غير المتفجرة (UXO) والتي تشمل عمليات المسح التقني ورسم الخرائط وإزالة الألغام والتحديد وتوثيق ما بعد عملية الإزالة والاتصالات المجتمعية المعنية بإجراءات مكافحة الألغام وتسليم الأرض المطهرة.

الديمقراطية

بنية الحكومة في دولة ما تتميز بحكم الأغلبية. فيكون للشعب السلطة العليا ويقوم بممارستها من خلال نظام تمثيلي عادةً ما يشمل عقد انتخابات دورية حرة.

التنمية

تحسين البنيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي لإقليم أو غالباً لدولة ما.

تحليل عدم إلحاق الضرر

وهو أداة تقدير أساسية تساعد على فهم تأثير برنامج مساعدة على العلاقات في بيئة الدولة الضعيفة. فإذا أظهر التحليل أن المساعدة ستسبب توترات تجعل العلاقات أسوأ، فإنه يحث القائمين بتحليل عدم إلحاق الضرر على التفكير في برنامج مساعدة بديل لإزالة هذه الآثار السلبية.

نزع الأسلحة وتسريح المقاتلين وإعادة ادماجهم في المجتمع (DDR)

برنامج ثلاثي الأبعاد لتقليل أسلحة الحكومة أو قوات المعارضة والقضاء عليها وتسريح أفرادها الزائدين عن الحاجة وإعادة ادماج مقاتليها السابقين في الحياة المدنية العادية بعد مرحلة من النزاع.

الجهة المانحة

الدولة أو المنظمة التي تقدم مساهمة نقدية أو عينية لطرف ثالث.

إدارة عمليات التغيير

نهج يتعامل مع أي تغيير ملموس (بما في ذلك إنشائه)؛ يمكن إدارة عمليات التغيير على المستوى المجتمعي أو الجماعي أو التنظيمي أو الفردي.

التمكين المدني

عملية مساعدة المواطنين على اكتساب الثقة والمهارات والسلطة لتمكينهم من تكييف الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتأثير فيها على الصعيد الوطني.

المجتمع المدني

مجموعة الجهات الفاعلة والمنظمات والحركات ومجموعات الضغط التي لا تخضع مباشرة لسيطرة الدولة. يمكن للمجتمع المدني المساهمة في تحديد الاحتياجات الأمنية والاستراتيجيات المناسبة لها. كما يستطيع المجتمع المدني ضمان الرقابة على المؤسسات العامة ويمكن من وقت إلى آخر أن يقدم خدمات الأمن والعدالة للسكان. يمكنك الرجوع أيضاً إلى منظمات المجتمع المدني والجهات غير الحكومية وغير النظامية التي تقدم خدمات الأمن والعدالة.

منظمات المجتمع المدني

الكيانات غير الحكومية التي تتألف من متطوعين يتشاركون في الاهتمامات والقيم و/أو الأهداف كالثقافة والثقافة والقناعات السياسية و/أو الدينية. تشمل بعض الأمثلة عن منظمات المجتمع المدني، المجموعات الدينية ومراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية. يمكنك الرجوع أيضاً إلى المجتمع المدني.

التناسق

التعاون الوثيق والاتساق والوضوح في سياسة الهيئات أو المنظمات التي تعمل من أجل هدف مشترك.

الشرطة المجتمعية

شراكة وتعاون بين الشرطة و المجتمع من أجل توضيح العقبات المتصلة بالجرائم، وضع الأولويات، تحديد الأسباب الجوهرية لتلك الجرائم و تنفيذ الحلول من أجل خفض او تقليص المشكله.

التكامل

توفير الاحتياجات المتبادلة أو تعويض النقص المتبادل.

دورة النزاع

مصطلح يُستخدم لوصف مراحل «ما قبل» و«خلال» و«ما بعد» النزاع بشكل متزامن في آن واحد.

تخطيط النزاع

أسلوب يساعد على تحديد أصحاب المصلحة والسياق الأوسع للنزاع بالإضافة إلى أسبابه الجوهرية. ويفحص أيضاً عمليات النزاع من أجل استنباط خيارات إدارة النزاع أو حله.

الدستور

القانون الأساسي والرئيسي للدولة والذي يصف كيفية تنظيم هذه الدولة والقوى السياسية المختلفة وسلطات الحكومة والقيم والمبادئ الأساسية للمجتمع.

التنسيق

المبادرات الدورية والمنظمة التي تهدف إلى مساعدة جميع أصحاب المصلحة المنخرطين في نشاط أو خطة ما للعمل معاً بطريقة منظمة لتفادي الازدواجية والحرص على التكامل.

حقوق الإنسان

هذه الحقوق الخاصة بكل شخص بوصفه فرداً في الجنس البشري، بغض النظر عن لون البشرة أو الجنسية أو القناعة السياسية أو المعتقد الديني أو المكانة الاجتماعية أو النوع الاجتماعي أو السن.

الأمن الإنساني

مفهوم الأمن الذي يضم حقوق الإنسان والحكم الرشيد والحصول على التعليم والرعاية الصحية والتأكد من حصول كل فرد على الفرص والخيارات التي تمكنه من تحقيق كامل طاقاته.

الاستقلال

استقلالية جهة أو مؤسسة محددة عن أعمال سلطة الدولة أو أي مؤسسة أخرى أو سياساتها.

المؤشر

عامل أو متغير نوعي أو كمي يشكل وسيلة بسيطة وجديرة بالثقة لقياس الإنجازات أو لعرض التغيرات الملزمة لتدخل ما أو للمساعدة في تقييم أداء جهة إغائية معينة.

بعثة حفظ السلام المتكاملة

نوع من البعثات التي تتميز بنهج مشترك بين جميع جهات الأمم المتحدة. فهي تشير إلى وجود عمليات وآليات وهيكلية كفيلة بأن تنتج وتحافظ على هدف استراتيجي عام لوجود الأمم المتحدة على مستوى الدولة بالإضافة إلى نهج عملي شامل.

النهج المتكامل في إدارة المشاريع

نظام تخطيط الموارد وتنظيمها وتأمينها وإدارتها لاستكمال الأهداف والمقاصد المحددة للمشروع بنجاح. وهو الرقابة المركزية على مجموعة من المشاريع المترابطة من حيث المحتوى والتنظيم والوقت.

الإستخبارات

المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها بطرق علنية وسرية متعددة، والتي تسعى إلى توقع نوايا المجموعات أو الدول أو فهمها.

إصلاح قطاع الاستخبارات

برنامج للإصلاح يركّز على أجهزة الاستخبارات في الدولة ويسعى إلى ضمان التوازن بين السرية والشفافية لوضع إطار قانوني ملائم يكفل الرقابة وتوضيح الأدوار والمسؤوليات وتحسين المساءلة.

الأشخاص النازحون داخلياً

أشخاص أو مجموعات من الأشخاص أجبروا أو تعين عليهم ترك منازلهم بصفة خاصة بسبب آثار نزاع مسلح أو حالة عنف عامة أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو نتيجةً لكوارث طبيعية أو إنسانية، في داخل حدود الدولة المعترف بها دولياً.

المجتمع الدولي

سكان العالم بشكل عام، سواء النظاميون أو غير النظاميين، مما قد يشير في بعض الحالات إلى مجموعات محددة من الأطراف الفاعلة الدولية التي تربطها مهمة أو مشروع مشترك.

القانون الجنائي الدولي

مجموعة القوانين والقواعد والمبادئ التي تحكم الجرائم الدولية وعقوباتها، فضلاً عن القواعد التي تتعامل مع النزاع والتعاون بين أنظمة القانون الجنائي المحلية.

المحرك

أي قوة أو عنصر أو معيار (سواءً كان فرداً أو مؤسسةً) يمكن أن يؤثر على موقف معين بطريقة سلبية أو ايجابية.

الفاعلية

مدى تحقيق أهداف برامج التدخل أو توقع تحقيقها.

نقطة الدخول

أنشطة محدودة لبرنامج ما، تكون قابلة للتحقيق ولا تهدد الثقة بل تبنيها وتفتح الأبواب أمام مشاركة على المدى الأطول.

التقييم

العملية التي تؤدي إلى تحديد قيمة أو أهمية نشاط أو سياسة أو برنامج ما. وتشمل التقييم المنهجي والموضوعي لمشروع أو برنامج أو سياسة جارية أو منتهية مع الأخذ بعين الاعتبار تصميمه وتنفيذه والنتائج النهائية.

السلطة التنفيذية

فرع الدولة المكلف بتنفيذ قوانينها وإدارة وظائفها. وتشير أيضاً إلى من بيده السلطة الإدارية في الدولة سواءً كان فرداً (الرئيس أو رئيس الوزراء) أو مجموعة (الحكومة).

الدولة المنهارة

أي حالة «انهيار الدولة» حيث تكون هذه الأخيرة غير قادرة على توفير الخدمات الأساسية (مثل الأمن والسلامة والصحة والتعليم). إنها الدولة التي لا تتمتع بسيطرة فعالة على أراضيها ضمن حدودها وتكون غير قادرة على إعادة توفير الشروط الضرورية لوجودها.

مجموعة بؤرية

أسلوب مقابلات جماعية حيث يؤدي التفاعل بين الوسيط والمجموعة وبين أعضاء المجموعة أنفسهم إلى استخلاص معلومات وأفكار رداً على أسئلة مُعدة بدقة.

النوع الاجتماعي

الأدوار، العلاقات، الصفات الشخصية، المواقف، السلوكيات والقيم التي ينسبها المجتمع إلى الرجال والنساء والفتيان والفتيات.

إدماج النوع الاجتماعي

مع الأخذ بعين الاعتبار أثر السياسات والبرامج على الرجال والنساء وإدماج مبادرات محددة لمعالجة احتياجاتهم في مجالي الأمن والعدالة.

الحكم الرشيد أو الحوكمة

نوع من الحكم المتمحور حول الشعب ويقوم على المساواة والمساءلة والشفافية ويؤيد المشاركة والتشاور في التخطيط وصنع القرار وهو إدارة تتسم بالفاعلية والكفاءة للقطاع العام وتسعى بنشاط إلى تسهيل مشاركة المجتمع المدني.

شمولي

رأي أو إجراء معني بالموقف أو النظام ككل بدلاً من مكوناته.

النهج الشمولي

فهم الطبيعة المترابطة للجهات والبرامج المختلفة عند وضع سياسات وبرامج محددة.

إستراتيجية/ سياسة الأمن القومي

إستراتيجية رسمية تتضمن جميع القرارات والأنشطة المتعلقة بقطاع الأمن والتي تؤثر على الأمن الداخلي والخارجي للدولة والمجتمع. وتشمل كلاً من البيانات السياسية وإجراءات تنفيذ هذه البيانات.

الأجندة الأمنية الجديدة

مصطلح يقر بأن هناك مجموعة كبيرة من الجهات الحكومية وغير الحكومية التي يمكنها أن تسهر على تحققي الأمن أو، في بعض الحالات، تؤدي إلى زعزعة الأمن. كما وتنظر إلى الأمن نظرة شاملة وتدرك مفهوم الأمن الوطني ليس من الناحية العسكرية فحسب ولكن أيضاً من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

المنظمات غير الحكومية

منظمة مستقلة وتطوعية لا تتوخى الربح، ولا ترتبط بحكومات وطنية أو محلية.

الأجهزة غير الحكومية التي توفر الخدمات الأمنية

مجموعات أو قوات منظمة لها قدرة في المجال العسكري او الشرطة، ولكنها لا تندرج في الإختصاص الرسمي والشرعي لقوات الأمن الخاصة بالدولة. وقد تشمل القوات شبه العسكرية أو مجموعات غير رسمية مثل المنظمات الدينية أو مجموعات حراسة الأحياء السكنية. ويشار إليها أيضاً بمزودي خدمات الأمن غير النظامية.

مقدمو خدمات الأمن والعدالة غير النظامية

الأطراف غير الحكومية التي قد توفر خدمات الأمن والعدالة. فلديها القدرة- وليس لديها التفويض الرسمي- على استخدام القوة أو تحقيق العدالة. ويشار إليها أيضاً بمزودي الأمن والعدالة غير الحكومية.

الأجهزة غير الحكومية التي توفر خدمات العدالة

مجموعات منظمة أو غير رسمية أو أفراد مثل جهات فاعلة حرفية لمنظمات دينية ومجموعات ذات اهتمامات خاصة لم تؤسسها الدولة - وإن كانت في بعض الأحيان تعترف بها- ولكنها تعمل على ضمان توفير خدمات العدالة إلى قطاعات واسعة من السكان. ويشار إليها أيضاً بمزودي خدمات العدالة غير النظامية.

المساعدة الإنمائية الرسمية

تدفقات التمويل الرسمي التي تتم لتعزيز التنمية الاقتصادية ورخاء الدول النامية كهدف رئيسي، والتي تكون بطبيعتها مساعدة ميسرة مع وجود عنصر منحة تصل نسبته إلى ٢٥٪ على الأقل (باستخدام معدل خصم ثابت يبلغ ١٠٪). وتقليدياً، تشمل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المساهمات التي تقدمها الهيئات الحكومية المانحة، على كافة المستويات، إلى الدول النامية («المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية») وإلى مؤسسات متعددة الأطراف. وتضم إيرادات المساعدة الإنمائية الرسمية مدفوعات الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات المتعددة الأطراف.

أمين المظالم

مسؤول معيّن لتلقي الشكاوى المقدمة من الأفراد حول الانتهاكات والتجاوزات التي يقوم بها الموظفون العموميون والتحقيق فيها.

الرقابة

الإشراف علي مؤسسات الدولة من قبل الهيئات / الأطراف غير الحكومية بما في ذلك البرلمان والمجتمع المدني كوسائل الإعلام أو المجموعات الحارسة.

السلطة القضائية

هي نظام المحاكم الذي يفسر القانون ويطبّقه بإسم صاحب السيادة أو الدولة.

إصلاح قطاع العدالة

برنامج للإصلاح يركز على تعزيز استقلال، وفعالية، ومساءلة قطاع العدالة الخاص بدولة أو إقليم ما بهدف تلبية احتياجات المواطنين من خدمة العدالة بصورة أفضل.

السلطة التشريعية

مجلس تداولي له سلطة إصدار القوانين وتعديلها وإلغائها.

الشرعية

قبول قرارات قيادات ومسؤولي الحكومة من قبل السكان المحليين استناداً إلى حقيقة أن سلطتهم قد تم اكتسابها واستخدامها بما يتماشى مع الإجراءات والقيم السياسية أو الأخلاقية المتفق عليها في المجتمع المعني.

الدروس المستفادة

تعميمات قائمة على عمليات تقييم مشروعات أو برامج أو سياسات. يمكن أن تساهم المعلومات المكتسبة من خلال الدروس المستفادة في زيادة الفاعلية في التصميم والتنفيذ لأنشطة مستقبلية.

الملكية المحلية

نهج يُقر بأنه يجب أن تقوم الأطراف المحلية وليس الخارجية بتصميم وإدارة وتنفيذ إصلاح سياسات الأمن والعدالة ومؤسساتها وأنشطتها في بلد ما.

تحليل الإطار المنطقي

هو تحليل يستخدم المؤشرات وخطط إعداد العمليات وتحليل الوسائل مقابل الغايات (mean-ends analysis)، التي تساعد على الانتقال من الجانب النظري إلى الجانب الأكثر عملية. يؤكد تحليل الإطار المنطقي (LogFrame Analysis) على ضرورة وجود نموذج يتضمن الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الجهات المحلية.

الوساطة

محاولة تسوية نزاع من خلال المشاركة الفعالة لطرف ثالث (وسيط) والذي يعمل على إيجاد نقاط إتفاق ويجعل أطراف النزاع يوافقون على حلول تفاوضية.

نظام العدالة العسكرية

الأداة الرئيسية لإنفاذ القانون في القوات المسلحة ويكون الهدف منها الحفاظ على الانضباط الداخلي.

الأهداف الإنمائية للألفية

مجموعة من الغايات والأهداف التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ٢٠٠٠ والتي تهدف إلى ضمان وصول التنمية البشرية إلى كل شخص في كل مكان بحلول العام ٢٠١٥. وتشمل الأهداف القضاء على الفقر المدقع والجوع، خفض وفيات الأطفال، محاربة فيروس HIV/AIDS والملاريا وغيرها من الأمراض، إضافةً إلى تحقيق التعليم الابتدائي للجميع، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والحفاظ على الاستدامة البيئية. وتنقسم الأهداف الإنمائية الثمانية إلى ٢١ هدفاً قابلاً للقياس من خلال ٦١ مؤشر.

الرصد

عملية مستمرة تستخدم جمع البيانات بشكلٍ منهجي لتزويد الإدارة والمعنيين الرئيسيين بمشروع جاري بمؤشرات مبدئية عن مدى التقدم وتحقيق الأهداف.

والتصميم والتخطيط والتنفيذ والرصد والمراجعة و اعاده التقييم واستخلاص الدروس

مشروع سريع الأثر (QIP)

مبادرة قصيرة الأجل وضيقة النطاق تم تصميمها لتحقيق تأثير مباشر للمساهمة في تحقيق الاستقرار أو الانتعاش في مرحلة ما بعد النزاع. وقد يكون لها تأثير إيجابي أو سلبي على التنمية طويلة الأجل وينبغي أن يؤخذ ذلك في الاعتبار خلال مراحل التخطيط.

المصالحة

عملية اجتماعية وقانونية في بعض الأحيان وهي تمكّن المجتمع من معالجة ما تم ارتكابه سابقاً من جرائم حرب أو أعمال قمع من قبل النظام أو السلطة أو المنظمات الاجتماعية. والهدف هو «التصالح» مع الماضي وبناء المستقبل معاً. انظر أيضاً تعريف «التعامل مع الماضي»

إعادة الإعمار

عملية إعادة بناء للبنية التحتية المادية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتدهورة والتالفة والمدمرة في بلد أو إقليم ما لإنشاء أساس للتنمية طويلة الأجل.

اللاجئ

الشخص الذي يكون خارج موطنه ولديه خوف مبرر من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه إثنية أو ديانته أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية.

تسلسل النتائج

عملية توضح التسلسل السببي للتدخل وهي تبدأ بالمدخلات والأنشطة ثم تنتقل إلى العمليات والمخرجات والنتائج والآثار التي يمكن أن تمتد على المدى الطويل.

الإدارة القائمة على النتائج

إستراتيجية إدارية واسعة تهدف إلى تحقيق أداء أفضل ونتائج ممكنة إثباتها. وتتضمن الإدارة القائمة على النتائج عناصر التصميم والمراقبة والتقييم وتساهم في التعليم وإدارة المخاطر والمساءلة.

المراجعة

تقييم الأداء بشكل منتظم من أجل تحسين الكفاءة ومراجعة تخصيص الموارد والتنبؤ بأي صعوبات محتملة.

سيادة القانون

هو مبدأ عام لنظام الحكم قائم على مساهمه أجهزة الأمن والعدالة و المنظمات العامه في كفالة مبدأ سيادة القانون و الالتزام به و الترويج لاحترامه.

العلاقة بين الأمن والتنمية

إدراك أن الأمن والتنمية يعززان بعضهما البعض والاعتراف بأنهما مرتبطان بشكل وثيق.

الأمن

غياب المخاطر الفعلية أو المحتملة التي تهدد الشخص، مجموعة من الأشخاص و/أو القيم المكتسبة. شعور براحة البال والطمأنينية بأن الفرد و/أو الدولة ليسا عرضة للخطر الجسدي أو النفسي.

القطاع الأمني

مجموعة واسعة من الأجهزة الحكومية وغير الحكومية التي توفر الأمن والعدالة فضلاً عن الهيئات الرقابية وآلياتها.

القوات شبه العسكرية

قوات منظمة لديها القدرة العسكرية تم تصميمها على غرار النموذج العسكري ولكنها لا تندرج في الإختصاص الرسمي والشرعي لقوات الأمن التابعة للدولة.

البرلمان

هيئة تمثيلية وطنية تمتلك السلطات التشريعية العليا داخل الدولة.

بناء السلام

عملية تسعى إلى تقليل مخاطر تكرر الأعمال العدائية عن طريق محاولة تعزيز القدرات الوطنية لإدارة النزاع وإرساء أسس السلام والتنمية المستدامة. ومع مراعاة تنوع الإجراءات الإنسانية والأمنية والسياسية والاقتصادية، تسعى عملية بناء السلام إلى تعزيز قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية بشكل فعال وطريقة قابلة للمساءلة.

حفظ السلام

أسلوب يقوم على مبدأ أن الوجود المحايد على الأرض يمكن أن يقلل من حدة التوترات ويسمح بإيجاد حلول تفاوضية في حالات النزاع، وعادةً ما يتم في سياق اتفاقية سلام.

عملية السلام

مفاوضات تُعقد بهدف التوسط لتحقيق السلام بين الدول أو الفصائل المتحاربة.

عمليات دعم السلام

مبادرات دولية منظمة لدعم بناء السلام ومراقبته والمحافظة عليه ومنع عودة النزاعات العنيفة.

إصلاح النظام الجزائي

مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز فاعلية وكفاءة المؤسسات الجزائية للدولة.

إصلاح قطاع الشرطة

عملية تعزيز فاعلية ومساواة مؤسسات الشرطة في بلد معين.

التحليل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتقني والقانوني والبيئي والأمني (PESTLES)

أداة تقييم كلي مصممة لتقديم فهم سياقي واسع للدولة أو الإقليم حيث يتم التخطيط لنشاطات إصلاح قطاع الأمن، من خلال تحليل عدد كبير من المؤشرات المحددة والمرتبطة ببعضها البعض.

الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة (PMSC)

شركات وطنية أو دولية تم تأسيسها بصورة قانونية وهي تقدم خدمات قد تحتتمل ممارسة القوة على نحو منهجي وباستخدام وسائل عسكرية وشبه عسكرية.

وضع البرنامج

مصطلح عام لمجموعة من النشاطات التي تم وضعها لتحقيق هدف محدد. ومن أجل ضمان الوصول إلى نتائج أحد البرامج ومخرجاته وحصيلته العامة، يتم وضع إطار للنشاطات في الغالب من خلال الاستراتيجيات والمبادئ الرئيسية والأهداف المحددة. ويوضح ذلك كله كيفية تنظيم الأنشطة وتنفيذها.

دورة المشروع / البرنامج

مسار البرنامج أو دورة حياة المشروع (أنظر الرسم رقم ٦). وعادةً ما تشتمل على مراحل التقييم والتحديد.

مسح

دراسة تفصيلية تهدف إلى جمع بيانات عن موضوع معين أو موقف ما عن طريق استطلاع قطاع عريض من السكان.

الاستدامة

خاصية أو حالة يمكن من خلالها تلبية احتياجات الجيل الحالي دون أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الرفاهية المستقبلية للأجيال أو السكان في مواقع أخرى.

تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT Analysis)

طريقة للتخطيط الاستراتيجي تُستخدم في تقييم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تنطوي عليها سياسة أو مشروع ما.

وثيقة الاختصاصات

وثيقة تصف الهيكل والغرض الخاصين بمشروع أو لجنة أو اجتماع أو تفاوض أو أي جمع مماثل من الناس المتفقين على العمل معاً لتحقيق هدف مشترك.

العدالة الانتقالية

تضم العدالة الانتقالية مجموعة كاملة من العمليات والآليات المتعلقة بمحاولات المجتمع للتأقلم مع إرث من الإساءات الواسعة النطاق التي حدثت في الماضي ومن أجل ضمان المساءلة و الكفاءة في تقديم خدمة العدالة وتحقيق المصالحة مستقبلاً.

الشفافية

الوصول الحر والمفتوح إلى المعلومات التي تمكّن المجتمع المدني من أداء وظيفته التنظيمية حيث يمتلك أصحاب المصلحة إمكانية الوصول وبشكل كبير إلى عملية صنع القرار والقدرة على التأثير فيها.

نظرية التغيير

المخطط الذي يضع حجر الأساس الضروري لتحقيق الأهداف والمقاصد العامة لبرنامج محدد لإصلاح القطاع الأمني. فهو يوضح كيف ينوي البرنامج تحقيق التغيير المنشود وكيفية تأثير البرنامج بشكل ملموس على الوضع بطريقة محددة.

الذخائر غير المتفجرة (UXO)

الأسلحة المتفجرة مثل القنابل والقنابل اليدوية والألغام الأرضية التي لم تنفجر عند نشرها ولكنها لا تزال تحمل خطر التفجير.

الفحص

عملية الفحص والتقييم التي عادةً ما تشير إلى التحري عن خلفية المرشح قبل عرض الوظيفة عليه أو قبل منحه جائزة ما.

الفئات المستضعفة أو المهمشة

فئات من المجتمع يُعتقد بإحتمالية كبيرة في تعرضها للمخاطر و/أو التهديدات والتي لديها قدرة محدودة أو لا قدرة أبداً على التغلب عليها. ويكون ضعفها نتيجة للتعرض لعوامل خطر و/أو نتيجةً لعمليات إجتماعية واقتصادية. .

إصلاح القطاع الأمني (SSR)

عملية وطنية خالصة تضمن أن الأجهزة التي توفر الأمن والعدالة تقدّم خدمات تتميز بالفاعلية والكفاءة لتلبية احتياجات الشعب. وتكون تلك الأجهزة خاضعة للمساءلة أمام الدولة وشعبها وتعمل في إطار من الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ويشار إلى ذلك أيضاً بعبارات: إصلاح قطاعي الأمن والعدالة، أو إحداث التحول في القطاع الأمني، أو التطوير أو إعادة بناء أو تحقيق إستقرار أو حوكمة القطاع الأمني.

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (SALW)

جميع الأسلحة التقليدية الفتاكة والذخائر التي يستطيع الفرد المقاتل حملها (الأسلحة الصغيرة SA) أو المركبة الخفيفة (الأسلحة الخفيفة LW) التي لا تتطلب لوجيستيات ضخمة أو قدرة عالية علي الصيانة. وبناءً على الممارسة الشائعة، غالباً ما تُعتبر الأسلحة والذخائر التي تصل إلى عيار ١٠٠ مم من الأسلحة الصغيرة والخفيفة (SALW).

معياري (SMART)

المعيار الذي يكون محدداً وقابلًا للقياس وقابلًا للتحقيق وملائماً ومحدد المدة. ويُستخدم معيار SMART غالباً لتحديد ما إذا كان المؤشر قوياً ومجدياً لأغراض عملية الرصد.

مفسد

شخص أو حزب يعتقد بأن سياسة أو نشاط معين يمكن أن يهدد سلطته ومصالحه وبالتالي يعمل على تقويضه.

الاستقرار

الحالة حيث السياق الأمني والسياسي، والأطراف الفاعلة، والقوانين والثقافات والمؤسسات المرتبطة بها تساهم في إرساء و/أو الحفاظ على حد أتي من النظام. يتميز استقرار بلد أو منطقة ما بغياب العنف و/أو غياب التهديدات السياسية والاجتماعية والاقتصادية و/أو المخاطر العسكرية.

أصحاب المصلحة

مصطلح واسع يستخدم للدلالة على جميع الأطراف المحلية والوطنية والدولية بما في ذلك الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والتجاري الذين لديهم مصلحة في نتائج نشاط معين أو عملية محددة.

تحليل أصحاب المصلحة

يهدف تحليل أصحاب المصلحة، وهو أداة تقييم رئيسية، إلى تحديد أصحاب المصلحة المحتملين في ما يتعلق ببرامج إصلاح الأمن والعدالة وتحديد مصالحهم وتأثيرهم/سلطتهم وما إذا كان هذا التأثير إيجابياً أم سلبياً. يمكن تحديد هذه المعلومات بشكل مرئي على شبكة للتأثيرات والمصالح المرتفعة والمنخفضة.

مقدمو خدمات الأمن الحكومية

قوات منظمة تدرج في الإختصاص الرسمي والشرعي للقوات الأمنية النظامية، مثل المؤسسة العسكرية أو الشرطة المدنية أو الحرس الرئاسي أو جهاز المخابرات أو حرس الحدود أو وحدات الأمن المحلية أو الاحتياطية أو وحدات الدفاع المدني أو الحرس الوطني أو الميليشيات الحكومية. ويشار إليها أيضاً بالأطراف الأمنية الرئيسية أو مزودي خدمات الأمن النظامية.

مقدمو خدمات الأمن النظامية

هي مجموعة من الأطراف المعنية الحكومية/مؤسسات الدولة التي توفر الأمن ولديها القدرة والسلطة الشرعية لاستخدام القوة. ويشار إليها أيضاً بالأطراف الأمنية الرئيسية أو مزودي خدمات الأمن الحكومية.

نهج انخراط الحكومة بأسرها

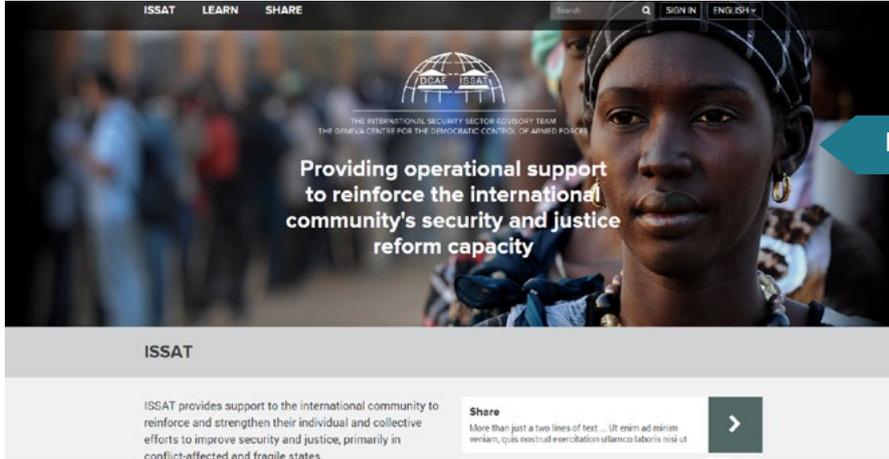
نهج يشير إلى وجود وزارات وأقسام مختلفة ضمن الحكومة الوطنية الواحدة تنسق نشاطاتها في ما بينها لتحسين الفعالية الإجمالية لبرامج إصلاح القطاع الأمني.

نهج انخراط النظام بأسره

نهج تبنته المنظمات الدولية والإقليمية بواسطة هيكل مؤسسي و إجراءات معقدة بهدف ضمان الترابط الداخلي من خلال الفهم المشترك لمسأله ما.

مجتمع الممارسين التابع للفريق الدولي لإصلاح القطاع الأمني

أهلاً وسهلاً بكم على صفحة مجتمع الممارسين التابع لـ ISSAT! الهدف من هذه الصفحة هو تمكينكم من التواصل مع أشخاص آخرين يعملون في مجالات متعلقة بالقضاء والأمن، إضافةً إلى أن هذه الصفحة توفر لكم مدخلاً إلى الموارد والمعارف المتوفرة في هذا المجال.



يسمح لك التسجيل مع مجتمع المهنيين التابع - ISSAT بما يلي:

- التواصل المستمر مع الأشخاص العاملين في مجالي إصلاح القطاع الأمني والقضاء.
- الإطلاع على ومواكبة آخر التطورات في شؤون إصلاح قطاعي الأمن والقضاء.
- إنشاء صفحة خاصة لكل عضو بهدف مشاركة السيرة الذاتية مع باقي أعضاء المجتمع.
- البحث عن ممارسين مختصين في قضايا معينة.
- طلب إستشارة الخبراء وتلقي المساعدة من الزملاء فيما يختص بوضع وتطبيق مشاريع إصلاح القطاع الأمني.
- تبادل الخبرات والدروس والممارسات الجيدة.
- الإستفادة من مكتبة إلكترونية خاصة تحتوي على العديد من الأبحاث والتقارير المقروءة والمرئية والمسموعة.

سوف تجدون أيضاً على موقعنا الإلكتروني معلومات حول:

- الملاحظات العملية التوجيهية: تساعد هذه الملاحظات، بالإضافة إلى دراسات حالات وغيرها من الوثائق المرجعية، على التعريف عن أنفسكم، تسجيل خبراتكم، ومشاركة آرائكم عبر إستخدامها.
- التدريبات: إستشيروا رزنامة التدريبات المتوفرة إضافةً إلى المواد التعليمية.

يساعدكم مجتمع الممارسين التابع لـ ISSAT على البقاء على إتصال، ومراجعة الخبراء، والحصول على الوثائق وتحسين معلوماتكم في مجالي إصلاح القطاع الأمني والقضائي.

من أجل الحصول على معلومات إضافية حول مجتمع الممارسين، يرجى مراسلتنا عبر

contact@issat.dcaf.ch

دروس على الإنترنت حول إصلاح القطاع الأمني

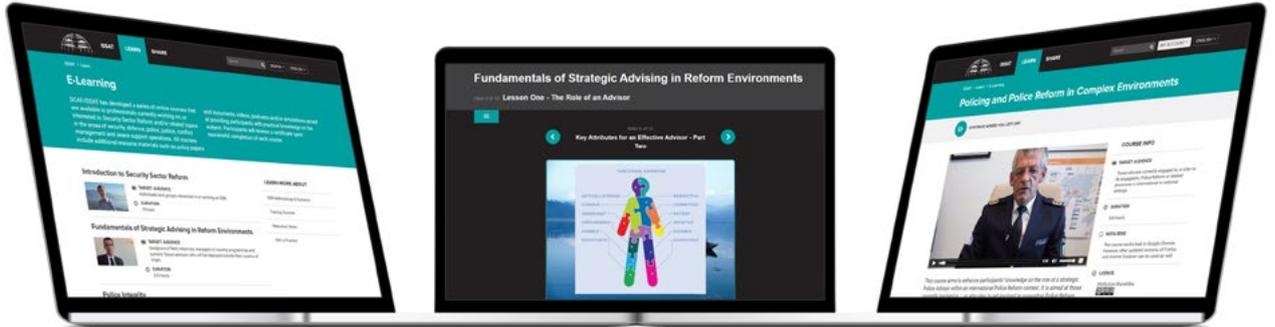
تعلّم أكثر عن إصلاح القطاع الأمني من خلال عدد متزايد من برامج التعلّم الإلكتروني المتوفرة في لغات مختلفة. تسمح مواد التعلّم الإلكتروني الخاصة بـ ISSAT والمتوفرة مجاناً لمهنيي إصلاح القطاع الأمني باستكشاف مجموعة واسعة من المواضيع ومنها:

- مقدمة إلى إصلاح القطاع الأمني
- أساسيات تقديم المشورة الاستراتيجية في سياقات الإصلاح
- نزاهة الشرطة
- الشرطة وإصلاحها في البيئات المعقدة

تتميز كافة الدروس بأنها تتكيّف مع إيقاع كل شخص وتشمل أدوات وموارد تفاعلية وديناميكية لتقديم أفضل نوعية تعلّمية. كما يحصل المشاركون على شهادة تفيد بإتمامهم كل دورة بنجاح.

<http://issat.dcaf.ch/Learn/e-learning>

تسجّل اليوم واحصل على شهادتك:



DCAF a centre for security,
development and the
rule of law
**The International Security Sector
Advisory Team (ISSAT)**

كيفية الاتصال بنا:

الفريق الاستشاري الدولي لإصلاح القطاع
الأمني

هاتف: +٤١ ٢٢ (٠) ٧٣٠ ٧٤٠٠

البريد الإلكتروني: contact@issat.dcaf.ch

الموقع الإلكتروني: <http://issat.dcaf.ch>

مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة

هاتف: +٤١ ٢٢ (٠) ٧٣٠ ٧٤٠٠

البريد الإلكتروني: info@dcaf.ch

الموقع الإلكتروني: www.dcaf.ch